مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة التقليدي وتحدياته المعاصرة: العراق إنموذجاً

أ.م.د. شيماء تركان صالح (*)

المقدمة

شكلت نهاية الحرب الباردة في أوائل تسعينات القرن العشرين، منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية، وذلك من ناحية جملة التحولات والتغييرات الجديدة التي أفرزتها على جميع الصعد. إذ أن أثر نهاية تلك الحرب لم يتوقف عند حد طبيعة النظام الدولي بعد تفكك الكتلة الشرقية وتوسع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتغير النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك إلى درجة التغيير الجذري الذي حدث في طبيعة المواضيع النقاشية في أجندة العلاقات الدولية، فبرزت العديد من المفاهيم الجديدة مثل التنمية المستدامة والنزاعات الأثنية والإرهاب، كما صار مَفهوم أمِن الطاقَة أحد تجليات المفاهيم الأمنِية التِي بَدأت تَتَشكل وتأخذ مَكانتها العلمية والعملِية ضِمن العَديد مِن المُتغَيرات، فالملاحظ للعلاقات الدولية الراهنة يجد إن مفهوم أمن الطاقة صار شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل مضمون الأمن الوطني للدول، وهذه الأهمية المتنامية لأمن الطاقة يبين أهمية القوة الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة على السواء، لأن الطاقة تعد محركاً أساسياً للاقتصاد والتنمية، ولاسيما دولة كالعراق، إذ أن عوائد الطاقة التقليدية فيه تمثل العمود الفقري لاقتصاده.

أهمية البحث: تنبع أهمية دراسة أمِن الطاقة العراقي من كون الطاقة تؤدي دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومقياساً ومؤشراً لنمو الدول، ويعدّ توافرها وتنويع مصادرها شرطاً مهماً وضرورياً من شروط النمو المستدام.

إشكالية البحث: يسعى البحث إلى معالجة الإشكالية المتمثلة بسؤال البحث الرئيسي والذي مفاده ما هي الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة العراقي وما هي تحدياته المعاصرة. وكان هذا السؤال قد تفرع إلى عدة أسئلة فرعية، وهي على النحو الآتي:

-ما هي الطاقة وما هي أنواعها التقليدية؟ ما هو التوزيع الجغرافي لإنتاج الطاقة في العالم؟.

(*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
dr.shaymaa@nahrainuniv.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

-ما هو مفهوم أمن الطاقة وما هي إشـكالياته؟ ما هي الأبعاد الاسـتراتيجية لأمـن الطاقة وتحدياته المعاصرة؟.

-ما هي إمكانيات العراق الطاقوية؟ وما هو الواقع الطاقوي العراق؟ ومـا هي التحديات التي تواجه أمن الطاقة العراقي؟.

فرضية البحث: يسعى البحث إلى إثبات الفرضية التي مفادها بأن أمن الطاقة العراقي صار تحكمه العديد من المتغيرات التي تلقي آثاراً متباينة عليه، لذا تعدد أبعاده الاسـتراتيجية كما تعددت تحدياته المعاصـرة. فنتيجـة لمجموعـة مـن التحديات، أخفـق العراق فـي إدارة قطـاع الطاقة للوصول بطاقته الإنتاجية إلى مسـتوى يعـادل الإمكانيات الاحتياطية من مصادر الطاقة التقليدية.

أهـداف البحث: يهدف البحـث إلى التعرف على الآتي:

-التعرف علـى أنواع الطاقـة التقليدية وتوزيعها الجغرافي في العالم.

-التعرف على مفهوم أمن الطاقة وإشكالياته.

-التعرف على الأبعاد الاسـتراتيجية لأمن الطاقة والتحديات المعاصرة لأمن الطاقة العراقي.

وعليـه فإن البحث في مضمون هذا البحث سـيتم تناوله وفق المباحث الثلاثة الآتية:

•المبحث الأول: الطاقـة... التعريف والمصادر والتوزيع الجغرافي.

•المبحث الثاني: أمن الطاقة ... المفهوم والأبعاد والتحديات.

•المبحـث الثالث: أمن الطاقة العراقي فِي ضَوء التَحديات المُعاصرة.

المبحـث الأول: الطاقـة... التعريف والمصادر والتوزيع الجغرافي

المطلب الأول: التعريف بالطاقة

تَعـدّ كَلمـة (الطاقـة) التَرجمـة الحَرفيـة لِكلمـة (Energia, Energie. Energy)، وهـي مشـتقة من الكلمة اليونانيـة القديمة (Energos) المركبـة من مقطعين (en) بمعنى (في أو داخل) و (Ergos) التـي تعني النشـاط، أي أن الشـيء يحتوي على جهد أو شـغل، وهي أيضاً قدرة مادة على إعطاء قوة قادرة على انجاز عمل معين[1].

والطاقـة، هـي القـدرة في حالـة حركـة، وتعدّ عنصراً حيوياً تعتمد عليه الإنسانية في متطلباتها الاجتماعيـة واليوميـة، وهي مصـدر كل حركة لدى الإنسـان، فمع تطور الحضـارة الاجتماعية وتطور العقل الإنسـاني وتعدد الأبحـاث العلمية تمكّن الإنسان من الاستفادة من الثروات الطبيعية. وعلـى الرغم من تعقيـد المفهوم حـاول البعض إعطـاء مقاربة للطاقـة بعدّها (القـدرة على أداء شـغل أو عمل... وحالة حركته الداخلية وتركيبته الكيميائية وتركيباته الخاصة)[2].

تعـدّ مصادر الطاقة، بأشـكالها المختلفة المحرك الأسـاس وأحـد المقومـات الأساسـية لبقـاء المجتمعـات، كما أنهـا تعدّ محركاً أساسـياً للنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة. وهناك أنماط

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

عدة من مصادر الطاقة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكامنة في المواد الأحفورية التي تتمثل بـ (الفحم والنفط والغاز الطبيعي). وهذا النمط الأخير من الطاقة يعدّ من أهم وأكثر مصادر الطاقة استعمالاً في الوقت الحالي، إذ يشكل ما يزيد على (٩٠٪) من الطاقة المستعملة حالياً على المستوى العالمي[٣]، على الرغم من إن هذا النوع من الوقود يكون قابلاً للنضوب[٤].

وتسعى جميع دول العالم، ولاسيما القوى العظمى إلى امتلاك مصادر الطاقة والتحكم في مفاتيحها عالمياً، وبالتالي تكون طامحة إلى تحقيق الكثير من الأهداف، من أهمها[٥]:

١.إن امتلاك الدولة لمصادر الطاقة تنعكس آثاره على سرعة دوران عجلة الاقتصاد القومي لها، وهو الأمر الذي يعمل على تعزيز نفوذها وقوتها كدولة ذات طابع سياسي واقتصادي، كما ينعكس على حضورها بشكل فعال وقوي على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم يضمن لها دوراً فعالاً في القضايا الدولية.

٢.بامتلاك الدولة لمصادر الطاقة ومنابعها تحصل على مزايا اقتصادية وسياسية، من أهمها ميزة توفير عنصر الأمن، الذي يأتي مصاحباً له حالات من الاستقرار السياسي الذي يعدّ ركيزة أساسية للتَنمِية الاقِتصادية والسِياسِية في الدولة، الأمر الذي تنعكس آثاره على انطلاق الدولة خارجياً وتعزيز سياستها الخارجية.

ولا تكمن أهمية سعِي جَميع دُول العالِم وَراء تَأمِين مَصادِرها من الطاقة وراء تلك الأسباب السابقة فقط، بل أنها صارت اليوم تَحتل مَرتبة فِي غايَة الأهمِية فِي مُختلف الأجِندات الدَولية السِياسِية والاقتصادِية، وتَحتل مَصادر الطاقَة أهَمِية بالِغة في عملِية تَشكيل مَلامح المَشهد الجِيوسِياسِي ولها انعِكاسات وآثار بالغة الأهمية في العلاقات الدولية، حيث كانت ولازالت مصدراً للأزمات والصراعات الإقليمية والدولية، إذ لا يمكن تصور استمرار رفاه الدول الكبرى والقوى العظمى عالمياً دون ضمان لبوابات العبور إلى مصادر الطاقة المختلفة، ومن هنا صارت الطاقة ومصادرها ضمن مقررات العلاقات الدولية والأمن الدولي.

المطلب الثاني: مصادر الطاقة التقليدية

أولاً: الفحم الحجري

الفحم الحجري، هو مادة قابلة للاشتعال. ويتولد عن هذه الخاصية طاقة على شكل حرارة يمكن استغلالها في استعمالات كثيرة كـ(تدفئة المنازل، ووقود للمنشآت، وفي الصناعات البتروكيمياوية، فضلاً عن عَمل مُنتجات عَديدة مُختلفة). ولكنَ الاستِعمال الأساسِي لهذِه الحَرارة هو فِي إنتاجِ الكَهرباء، إذ تشكل معامل إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الفحم الحجري ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم.

ومنذ العصور الوسطى وخلال القرن التاسع عشر، كان الفحم أهم المصادر الطبيعية للطاقة، حيث احتل مكان الصدارة بين أنواع الوقود في العالم فهو المحرك الأساس لقيام الثورة الصناعية، إلا أن اكتشاف النفط أدى إلى انخفاض

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

حصة الفحم من إجمالي متطلبات الطاقة العالمية. فقد تراجع نصيب الاعتماد على الفحم بالنسبة إلى مجموع الطاقة المستهلكة في أوروبا بصورة ملفة للنظـر، بعد أن كان الركيزة الأساسـية للصناعة الأوروبية قبـل الحرب العالميـة الثانية. ووصل تراجع إنتاج الفحم بين الأعوام (١٩٥٥-١٩٧٥) فـي كل مـن فرنسـا إلـى (٥٠٪) وبريطانيا إلى (٤٥٪) أمـا ألمانيـا فقد تراجع إلـى ما يقرب من (٢٥٪). وهكذا أخـذ الاعتماد على الفحم يتقلص تاركاً الصدارة للنفـط الذي أثبت التفوق عليه في نواحي كثيرة[٦].

وعلى الرغم من أن الفحم يشـكل الوقُود الرئِيسي لمَحطـات تَوليـد الطاقَة حالياً، إذ يسـاهم بحوالي (٢٤٪) من الاسـتهلاك العالمي من الطاقة وذلك بحسـب إحصائيـات عام ٢٠٠٩م، مـع ذلكَ نَجد أن نِسـبة استِعماله فِي انخِفاض مُستمر لأكثر من سـبب: كارتفاع نفقات استخراجه، وصعوبة نقله مـن المناجـم إلى مناطق الاسـتهلاك، فضلاً عن انخِفاض قِيمتـه الحَرارية مُقارنـة بالنِفط والغَاز الطبيعي، كما إن استعماله يزيد من تلوث البيئة[٧].

لقـد وصل اسـتهلاك الفحم الحجـري ذروته في عـام ٢٠١٤م، عندمـا بلـغ (٥,٦) مليـار طن، وانخفـض تدريجياً ببطء بعد ذلـك التاريخ نتيجة تقليل اسـتهلاكه في الدول الصناعيـة. إذ أن هذه الـدول والتي كانت أكبر مسـبب للتلوث بغازات الاحتبـاس الحراري في القرن العشـرين نجحت بتخفيـض اسـتهلاكها مـن الفحـم الحجـري من (١,٦) مليار طن سـنوياً إلى أقـل من مليار طن سـنوياً فـي الوقت الحالـي[٨]، الأمر الـذي جعله يحتل المرتبة الثالثة بعد النفط والغاز الطبيعي من ناحية الاستهلاك سواءً في الدول الصناعية وحتى في الدول النامية.

ثانياً: النفط الخام

النفط الخام، هو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشـتعال، ويكون خليط من المركبات العضوية والتـي تتكون أساسـاً مـن عنصـري (الكربون والهيدروجين)، وتعرف بإسم الهيدروكربونات، حيث تتراوح نسـبتها في بعض أنـواع النفط بين (٥٠-٩٨٪). ويعـدّ النفـط أهـم مصـادر الطاقة وأكثرها انتشاراً، لعدة أسباب منها:

-سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية.

-التفاوت في خصائص الاستعمال.

-كثرة تواجده في دول لا تسـتهلك إلا القليل منه، نظراً لمحدوديـة التنمية الصناعيـة لديها، الأمر الذي يسهل تصديره إلى الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه.

لقـد بـدء اسـتعمال النفـط كأحد مصـادر الطاقة عند اكتشـافه في فيلادليفيا سـنة ١٨٦٥م، ثم في باكـو (فـي جمهوريـة أذربيجان) سـنة ١٨٩٠، ثـم في غروزي (جمهورية الشيشـان الروسـية) سـنة ١٩٠٠م، ولـم ينتشـر اسـتعماله كمصـدر رئيـس للطاقـة إلا خلال الربع الثانـي من القرن العشرين[٩]. ومنذ ذلك الحين صار النفط مصدراً لاسـتخراج الكثير من السـلع الصناعية المختلفة فـي العالم، ولـم تَسـتحوذ أيُ مَادة أُخـرى عَلى القَدر نفسـهُ مِـن الاهمِية الاقتصادِيـة والتجارِية التِي اسـتَحوذ عَليها النَفط. وبسـبب اسـتعمالاته الكثيرة ومرونة منتجاته، تَحول النِفط إلى سِـلعة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

استراتيجية تتحكم بمصير العالم واقتصاده. ويسهم النفط حالياً بحوالي (٤٠٪) من استهلاك الطاقة العالمي[١٠].

ومع تشعب مجالات استعمالاته، سعت الدول نحو المزيد من الطلب حول النفط، ففي مجالات الصناعة يمثل أكثر من (١٥٪) من النفط الخام، يتجلى ذلك في الآلات والوسائل التقنية والمُعدات الكَهربائية. وفي المَجال التجاري يشمل نقل السلع والخدمات والمواصلات التي تستهلك حوالي (٩٧٪) من النفط، كما أن هذا الأخير عندما تتم عملية تكريره ينتج مواد مشتقة تقدر بـ(٢١) ألف سلعة مختلفة وتوظف ما لا يقل عن (٢١) مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية الواسعة. كذلك الحال في المجال الزراعي الذي يتضمن وسائل وتقنية تتطلب استعمال الوقود، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تزيد القدرة الإنتاجية لمزارعها بمعدل (٢٪) سنوياً تقريباً، الأمر الذي يتطلب مزيداً من النفط لتواكب مستوى التنمية الموجودة[١١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيراً المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية، الأمر الذي أثر على دور النفط في العلاقات الدولية، فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية. فبعدما كان الجزء الأكبر من امدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، أخذت الامدادات تتجه بشكل أكبر إلى الصين والهند والأسواق الناشئة في الشرق الأوسط أيضاً. وبين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٧م ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل (٩,٤) مليون برميل وسجل نحو (٨٥٪) من ذلك النمو في الأسواق الناشئة[١٢].

لقد بلغ إنتاج النفط العالمي (٨٥,٧) مليون برميل يومياً في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨م، ثم ارتفع مستوى الإنتاج إلى (٨٦) مَليون بَرميل يَومياً في نهايةِ العَام نَفسه، وذلك بِحَسب إدارة مِعلومات الطاقَة الأمِريكية، إلا أن الإنتاج العالمي مِن النِفط قد ارتفع إلى (٨٩) مَليون بَرميل يَومياً خلال شهري أيلول وتشرين الأول من عام ٢٠١٢م، وذلك بحسب التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية. أما الاحتياطي العالمي من النفط الخام في سنة ٢٠٠٨، فقد قدر بما يقرب من (١٢٥٩) مليار برميل. وفيما يتعلق بالاستهلاك العالمي من النفط، فقد تطور بوتيرة عالية ومتفاوتة، إذ بلغ في عام ١٩٦٥م (٣١) مليون برميل يومياً، وفي عام ١٩٨٠م بلغ(٦٢) مليون برميل يومياً، وفي عام ١٩٩٠م وصل إلى (٦٦) مليون برميل يومياً، وبنهاية عام ٢٠٠٨م بلغ (٨٤,٥) مليون برميل يومياً، وهو الاستهلاك الذي يكاد يتقارب بشكل واضح من معدل الإنتاج العالمي للنفط[١٣].

ثالثاً: الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي، هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر. وإن خاصية قابلية الاحتراق هذه، هي التي تولد قدراً كبيراً من الطاقة. وإن تكوين الغاز الطبيعي يمكن أن تتفاوت على نطاق واسع من منطقة إلى أخرى وحتى في نفس المنطقة. ومنذ اكتشافه في عام ١٩٢٠م، اكتسب الغاز الطبيعي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أهميــة اقتصاديــة. وَقد بَقــي الغَــاز المُنتج حَتى الحَرب العالمِية الثانِية فِــي مُعظمه غازاً مُرافِقاً، وَهــو ما بَرر إِحراقه وإِهداره علِى النَحو الســائِد فِــي تَلك المَرحلة. وَذلك لأَن أَســواق الاســتِهلاك كانَت بَعيدة عَن اســتِيعاب الكَميــات المُنتجة، كَما أَنَ وَســائل نَقله لِم تَكن مُتطــورة. غَير إِن إِزدياد الطَلَــب علِى الطاقَة بَعد الحَــرب العالمِية الثانِية، وحِدوث تَطور تَكنولوجِي هائِل فِي مَجال استِعمال الأَنابيب كواسِطة لنَقل الغَاز عِبر شَبكات واسِعة، أَســهم فِي إِزدياد إِنتاجه والبَحث عَنه[١٤]، ومن ثم تعددت استعمالاته، والتي منها:

١.الاســتعمالات الصناعية في مواقع حقول النفط بوصفه مصدراً مهماً.

٢.يُستعمل مِن قِبل شَركات تَوليد الطاقَة الكَهربائِية كمَصدر مُهم فِي إِنتاج الهِيدروجين.

٣.اســتعماله فِي الصِناعــات البِتروكِيماوية، بِعدّه المَادة الأساسِــية فِي تِلك الصِناعــات، ويَتوقع أَن تَمتــد قائِمة السِــلع التِي يَدخل الغَــاز الطبِيعِي فِي تركِيبها إِلى أَكثر مِن (٧٠) أَلف مادة.

ومــع مطلع الســبعينات من القرن العشــرين إِلى يومنا هذا، بَدأ التَوجه نَحو استِثمار الغَاز الطبِيعي بِشــكل واسِــع فِي جمِيع أَنحــاء العَالــم. وبالتَالي احِتــل مَكانة مَرموقة بين مَصــادر الطاقَة البَديلة للنِفــط. وفي الوقت الراهن، يعــدّ الغاز الطبيعي، الوقود المثالي في الاســتعمال، لما يتصف به من خصائص، حيث يتوفر بكميات كبيرة مع ســهولة اســتخراجه ونقله، كمــا يتمتع بتركيبــة كيميائية بسيطة نِســبياً وبِطاقَة حَرارية عالِية، وَهذا بِسبب خاصِية الاحتِراق السَــهل والكامِل لِه، ولا يَتَطلب عَمَلِيــات مُعالجة كَثيرة قَبل اِســتعماله مقارنة مَع الفَحــم الحَجــري والنِفط الِخام، كمــا أنه خالٍ من الشوائب فهو لا يعكس عند احتراقه أي بقايا وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف[١٥].

لــكل هــذه الأســباب، صــار الغــاز الطبيعي من المشــاريع الكبرى على مســتوى الدول والأقاليم والتجمعــات الإقليميــة، كما صــار التنافس عليه وعَلى مَمَراته الحَيوية، وخطُوط نَقله إِلى الأَسواق الكُبرى جزءً أَصِيلاً مِن صِراع النِفوذ ومُحاولات تَعزيــز المَكانــة الجِيوسِياسِــية لِلــدول والقِــوى المُختلفــة وشَــكلاً جَديداً مِن تَقســيم العَمل الدَولي ونَوعاً مِن تَأكيد النِفوذ علِى الساحِة العالمِية. فأخذ يحتل المرتبة الثانية في مصادر الطاقة بعد النفط، وهو يشكل حوالي (٢٣٪) من مصادر الطاقة في العالم.

ويقــدر حجم احتياطــي الغاز الطبيعــي في العالم بحوالــي (١٨٧,١) تريليــون متر مكعب في عام ٢٠١٠م. وعلــى صعيــد الإنتــاج، فقــد بلغ حجم الإنتــاج العالمــي من الغــاز الطبيعــي (٣,١٩) تريليون متر مكعب في عام ٢٠١٠، مسجلاً زيادة قدرهــا (٧,٣٪) عن مســتويات العــام ٢٠٠٩م، وتزايد الإنتاج بنســبة (٤٤٪) خلال المدة من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠١٠م [١٦].

وعلى الرغم من إن اتجاهات الاســتهلاك العالمي للطاقة تشــير إلى اســتمرار بقــاء النفط كمصدر رئيــس للطاقــة، بيــد أنه مــن المتوقــع أن يتزايد الاعتمــاد علــى الغــاز الطبيعــي لدرجــة دفعت (جيروين فان دي فير) وهو رئيس شركة (شيل،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

Royal Dutch Shell) الهولندية للنفط إلى وصف القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون قرن الغاز. فعلى سبيل المثال، تشير التوقعات إلى زيادة الطلب على الغاز ثلاث أضعاف في كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين والهند، فالصين تستهلك ما بين (٧٠-٨٠) مليار متر مكعب سنوياً بعد أن كانت تستهلك (٢٥) مِليار مَتر مُكعب مِن الغَاز الطبِيعي. فضلاً عن إرتفاع إعتماد دِول أوروبا على الغاز الطبيعي من (٢٢٪-٦٠٪) مِن احتِياجاتِها مِن الطاقَة خِلال السَنوات العَشر الأَخيرة مِن القِرن الحَالي. وهو الأمر الذي أدى إلى صعود أسعار الغاز الطبيعي فِي الدِول المُستهلكة وفِي مُقدمتها الولايات المُتَحدة الأمَريكية، إذ تُشير التقارير إلى زيادة أسعار الغاز الطبيعي في المدة الواقعة ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. وعلى مستوى الصادرات شهدت تجارة الغاز الطبيعي نمواً نسبته (١٠,١٪) في العام ٢٠١٠م، مدفوعة بنمو صادرات الغاز الطبيعي[١٧].

يشكل الغاز الطبيعي المورد الملائم لعملية الانتقال الطاقوي، فهو الوقود الأحفوري صديق للبيئة كما أنه في ظل عجز الطاقات المتجددة عن تلبية الطلب بنسبة (١٠٠٪) بحلول سنة ٢٠٤٠م، فإن آفاق الاعتماد على الغاز كبيرة، كما أنه لا يمكن الجزم بتحقيق إمداد للكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة، حيث إن التوجهات البيئية العالمية التي ترتكز على اعتماد طاقة نظيفة وبتكاليف أقل تجعل من خصائص الغاز الأكثر عقلانية لتجسيد هذا الطرح وحسب الخبراء، في هذا الميدان سيكون الغاز جسر لعملية الانتقال الطاقوي. ويصرح (الدكتور فاتيح بيرول، Fatih Birol) وهو المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية (إن الغاز الطبيعي هو أحد الدعائم الأساسية للطاقة العالمية، إذ يَحل مَحل الوقِود المُلوث أكثر، فإنه يحسن نوعية الهواء ويحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون)[١٨].

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لإنتاج الطاقة في العالم

يتفاوت التوزيع الجغرافي لإنتاج الطاقة بين قارات العالم وأقاليمه، إذ تحتل قارة آسيا والمحيط الهادي المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية قارة أمريكا الشمالية، ثم إقليم الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة، ومجموعة الدول المستقلة في المرتبة الرابعة، ثم قارات أوروبا وأفريقيا، ثم تأتي في المرتبة السابعة قارة أمريكا الجنوبية.

١. قارة آسيا والمحيط الهادي، إذ يتركز الإنتاج في قارة آسيا بالدول المنتجة للنفط والفحم الحجري بشكل أساسي. وتأتي الصين في مقدمة دول القارة المنتجة للطاقة، إذ تستحوذ على (٥٨,٦٥٪) من إنتاج القارة، كما تحتل المركز الأول عالمياً بإنتاج نحو (١٩٪) من مجمل الإنتاج العالمي من الطاقة الذي يبلغ نحو (٢٦٣٨) مليون طن مكافئ. ويشكل الفحم أكثر من (٦٩٪) من إنتاج الطاقة في الصين، يليه النفط والغاز الطبيعي. وتأتي استراليا بالمركز الثاني على مستوى الإقليم بإنتاج (٤٣٩,٣) مليون طن من الطاقة، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة عالمياً، تليها الهند في المركز الثالث آسيوياً والسابع عالمياً بإنتاج نحو (٩,٧٦٪) من إنتاج القارة و (٣,١٧٪) من

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الإنتاج العالمي من الطاقة. وبعد ذلك تأتي كل من اندونيسيا وماليزيا بإنتاج (٣٨٣,٣) مليون طن و (٩٩,٣) مليون طن على التوالي[١٩].

٢. أمريكا الشمالية، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الطاقة، إذ وصل إنتاجها إلى (٢٨٣١) مليون طن مكافئ نفط، وهو ما يشكل (٢٠,٤٥٪) من إنتاج العالم. ويتنوع الإنتاج وبنسب وكميات كبيرة من كل مصادر الطاقة، إذ يمثل النفط (٣٦,٣٪) وهو ما يعادل (١٠٢٧) مليون طن، والغاز الطبيعي (٣٢٪) وهو ما يعادل (٩٠٦,٢) مليون متر مكعب، والفحم الحجري (١٤,١٥٪) وهو ما يعادل (٤٠٠,٢) مليون طن.

أما على مستوى الوحدات السياسية في قارة أَمريكا الشَمالِية، فإن الِولايات المُتَحدة الأمرِيكية تشغل المرتبة الأولى بإنتاج الطاقة على مستوى القارة والثانية على مستوى العالم، بإنتاج نحو (٢١٢٠,٤) مليون طن مكافئ نفط تتوزع على جميع مصادر الطاقة التي تأتي فِي مُقدمتها النِفط الخام (٦٦٩,٤) مِليون طن ثم الغاز الطبيعي (٦١٥,٢) مِليون مَتر مُكعب، والفَحم (٣٦٤,٥) مَلِيون طن. ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية على مستوى القارة والخامسة عالمياً بإنتاج (٥٦٢,٨) مليون طن مكافئ نفط أي ما يعادل (١٩,٨٨٪) من إنتاج القارة وأكثر قليلاً من (٤٪) من إنتاج العالم. ويشكل النفط الخام والغاز الطبيعي نحو (٧٣,١٤٪) من إنتاج الطاقة في كندا (٤٥,٠٤٪) النفط الخام و (٢٨,١٠٪) الغاز الطبيعي[٢٠].

٣. الشرق الأوسط، الذي يحتل المرتبة الثالثة بين أقاليم العالم المنتجة للطاقة، إذ وصل الانتاج فيه إلى (٢٠٨٨) مليون طن، وهو ما يعادل (١٥٪) من الإنتاج العالمي من الطاقة، ويشكل النفط والغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة في هذا الإقليم. يتركز إنتاج الطاقة في الإقليم في دول الخليج العربي وإيران، وتأتي في مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى على الإقليم، إذ تنتج نحو (٦٧٤,٤) مليون طن وهو ما يعادل (٣٢,٣٪) من إنتاج الإقليم، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج نحو (٤,٨٨٪) من الإنتاج العالمي. ويتمثل إنتاج المملكة العربية السعودية بالنفط الخام الذي يشكل (٨٥,٧٪) من إنتاج الطاقة في السعودية. تلي بعد ذلك إيران في المرتبة الثانية على مستوى الإقليم بإنتاج نحو (٤٣٠) مليون طن، تليها العراق (٢٣٧,٨) مليون طن، والإمارات العربية المتحدة (٢٣٣,٣) مليون طن، وقطر (٢٢٨,٥) مليون طن، والكويت (١٦١,٨) مليون طن[٢١].

٤. مجموعة الدول المستقلة، وتأتي في المرتبة الرابعة بإنتاج الطاقة عالمياً، إذ تنتج هذه الدول مجتمعة (١٨٠٢,٤) مليون طن مكافئ نفط وهو ما يشكل (١٣٪) من إنتاج الطاقة العالمي. يتركز إنتاج الطاقة في هذه المجموعة من الدول في جمهورية روسيا الاتحادية التي تنتج (١٤٤٨,٦) مليون طن مكافئ نفط أي ما يعادل (٨٠,٣٧٪) من إنتاج المجموعة و (١٠,٤٦٪) من إنتاج العالم. أما على مستوى الدول فتحتل روسيا الاتحادية المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل الغاز الطبيعي والنفط الخام أهم مصادر الطاقة في روسيا الاتحادية، إذ

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

يشكلان مع بعضهما نحو (٧٨,٦١٪) من إجمالي إنتاج روسيا الاتحادية من الطاقة (٣٩,٧٣٪) غاز طبيعي و (٣٨,٨٨٪) نفط خام[٢٢].

٥. قارة أوروبا، وتستحوذ على (٢٢,٥٪) مِن الإنتاج العالَمي مِن الطاقَة، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة بين قارات وأقاليم العالم المنتجة للطاقة. فقد وصل إنتاجها إلى (١٠٧٨) مليون طن مكافئ وهو ما يعادل (٧,٨٪) من إنتاج العالم، ويأتي في مقدمة مصادر الطاقة الأوروبية الغاز الطبيعي، إذ تنتج أَوروبا نَحو (٢١٥,٩) مَلِيون مَتر مُكعب منه، والفَحم الحَجري (١٧٠) مليون طن، والنفط (١٦٢,٩) مليون طن. ويتركز إنتاج الطاقَة الأَحفورية فِي ثَلاث دِول أَوروبية بِشكل أساسي هي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا[٢٣].

٦. قارة أفريقيا، وتحتل المرتبة السادسة في خريطة إنتاج الطاقة العالمي، خاصة وأنها تنتج نحو (١١٪) من إجمالي الإنتاج العالمي. فتمتلك القارة احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إذ يقدر إنتاج أفريقيا من النفط نحو (٥,٢٨) مليون برميل يومياً، وتنتج دولتا انجولا ونيجيريا بعدّهما أكبر دولتين منتجتين للنفط في أفريقيا بما يعادل (٤٪) من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. بينما يتراوح متوسط الإنتاج للدول الأفريقية الأخرى ما بين (٢٠٠-٣٠٠) ألف برميل يومياً. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فيبلغ إنتاج أفريقيا منه نحو (٦,٥٪) من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، فيما تمتلك دول أفريقيا نحو (٦٣٤) تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي بينما يمثل نحو (١٠٪) من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز[٢٤].

٧. أمريكا الجنوبية، وتأتي في المرتبة السابعة عالمياً في إنتاج الطاقة، إذ تنتج نحو (٥,٣٪) من إنتاج الطاقة في العالم، ويتركز الإنتاج في الدول النفطية، إذ يشكل النفط والغاز الطبيعي المصدر الرئيس للطاقة في أمريكا الجنوبية، في حين يتراجع الفحم الحجري إلى المرتبة الثانية، وتعد فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا والاكوادور الدول الرئيسية في إنتاج الطاقة في هذه القارة[٢٥].

المبحث الثاني: أمن الطاقة ... المفهوم والأبعاد والتحديات

أن ظروف ما بعد الحرب الباردة فرض ضرورة إعادة النظر فِي الافتِراضات الأساسِية المُرتبطة بِالمسائِل الأَمنية في العلاقات الدولية، وبالتالي امتد التأثير إلى فواعل من غير الدول، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد أمام شيوع ظاهرة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وأزمات الطاقة، كما أن التحول في طبيعة مفهوم الأمن ذاته، كانت قد توسعت دلالاته ليضم مفاهيم أخرى كالأمن الغذائي، والأمن الإنساني، والأمن السيبراني فضلاً عن أمن الطاقة . وعليه، فإن البحث في مضمون هذا المبحث، سيتم وفقاً للمطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة وإشكالياته

ارتكز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية (أمن الطاقة، Energy Security) على تجنب

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(أزمـات الطاقـة، Energy Crisis)، فانصـب التركيـز علـى أمـن المعـروض (Security Supply) منهـا، من خـلال التركيز على توافر الإنتـاج الكافي من مصـادر الطاقة بأسـعار في متناول الجميع، أي أن التركيز انصب بالأسـاس على إن جوهر أمن الطاقة يكمن في تأمين دخول النفط وأنـواع الوقود الأخـرى، وإن أمن الطاقة لأية دولة يتحقق في حالة واحدة، وهي أن تتوافر لدِيهـا مَوارد للطاقَـة آمِنَة وكافِية. هـذا التَعريف لِمفهوم أمِن الطاقَة دَعمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفقه[٢٦]. إذ أن الدول الأكثر اسـتيراداً واستهلاكاً للطاقـة التقليديـة ممثلـة فـي الولايـات المتحدة الأمريكيـة والصين والدول الأوروبية، كانت ولا تزال هي الـدول الكبرى والأقوى في العالم، فإن منظورها لقضية أمن الطاقة هو المنظور الأقوى والأكثـر تأثيراً فـي صياغة ذلـك المفهوم طوال القرن العشرين وحتى الآن بدرجة كبيرة. وضمن هذا السـياق يمكن أن نورد بعض التعريفات التي سيقت بخصوص (أمن الطاقة).

لقد عـرف (البنـك الدولـي ، World Bank)، فقـد عّـرف أمن الطاقة علـى أنه (ضَمـان إنتاج الـدِول للطاقَة فِـي ضَوء تَوافرهـا بِتَكلفة مَعقولة مِن أَجل تَحقيق هَدفين. يتمثل الأول بِتَسهيل النِمو الاقتِصادِي الذِي يؤَدِي إلى خِفض مُستوى الفَقر. أمـا الهَدف الثانِي فَيَتَمثل في التحسـين المباشـر لمستويات معيشة المواطنين للوصُول إلى خَدمات الطاقَـة الحَديثة)( ). كما عرفـت (الوكالة الدولية للطاقـة، International Energy Agency, IEA)، أمـن الطاقة على أنـه (قدرة نظام الطاقة فـي المـدى القصيـر عَلـى الاسـتِجابة الفَورية للتَغيـرات المفاجِئة فِي مِيـزان العَرض والطَلب وإتاحة مصادر الطاقة علـى المَدى الطويل دون انقطـاع بأسـعار في متناول الجميـع، مع ارتباط الاسـتثمارات بأمـن الطاقـة لتوفيـر الطاقـة بما يتناسـب مع التطورات الاقتصاديـة والمتطلبات البيئية)[٢٧].

وفـي مقال بعنـوان (عصر الطاقة غيـر الآمنة) الذي نشـر في دورية (فورين افيرز، Foreign Affairs) الأمريكيـة، للكاتبـان الأمريكيان في شؤون الطاقة (جاسون بوردوف وفيغن أوسيلفان، Jason Bordoff @ Megan O›sullivan)، إن معنى أمن الطاقـة تاريخياً هو (توفر امدادات وافية من الطاقة بأسـعار معتدلة) لكنهما يضيفان فـي نفس الوقـت إن هـذا التعريف غيـر واقعي حالياً، فمخاطر الأمن الآن، أكثر تعقيداً وخطورة من السـابق، والحقيقة إن نظام طاقة دون أمن أو بأمـن مضطرب معناه ارتفاع أسـعار الطاقة[٢٨]. أما (باري بارتون، Barry Barton) فقد عرف أمن الطاقة على أنه (الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظـم المواطنيـن والأعمـال التجاريـة قـادرة على الوصـول إلـى المصـادر الطاقوية الكافية، وفق خطط تضمن بناء مسـتقبل خالٍ من أي خطر حقيقي يمس هذا القطاع)[٢٩].

وتجدر الإشـارة إلى أن أكبر الـدول إنتاجاً للنفط ممثلـة بروسـيا الاتحادية ودول مجلـس التعاون الخليجي وإيران والعراق ودول آسـيا الوسـطى، وهي كلها باسـتثناء روسـيا الاتحادية ليست دولاً كبرى، بل تعتمد في قوتها الاقتصادية بالأسـاس

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

علــى مواردها النفطيــة، ومعنى هــذا إن لـ(أمن الطاقــة) لديهــا منظوراً آخر يتمثل في اســتمرار عملية إنتاج موارد الطاقة وعرضها للبيع بأسعار جيدة من منظور مصالح الدول المنتجة/المصدرة، ولأن ثمــة فارقاً كبيراً فــي القوة بين كبرى الدول المستوردة/المســتهلكة للطاقــة، وكبــرى الــدول إنتاجاً وتصديراً، فإن منظور الدول المســتوردة/ المستهلكة للنفط هو المنظور الأهم والأكثر سواداً في النظر إلى مفهوم أمن الطاقة[٣٠].

وعليــه، فإنــه يمكــن ملاحظــة قــدراً كبيــراً من التبايــن والاختــلاف فــي تعريف (أمــن الطاقة) بين مَنظور الدِول المُستوردة/المُســتهلكة للطاقَة، ومنظور الــدول المُصدرة/المُنتجــة للطاقَة. ففِي الوقِــت الــذِي يَرتبِط مَفهوم الأمِــن الطاقَوي لدَى الــدِول المُســتوردة للطاقَة بِاســتمرار الأســعار فِــي مُســتوِيات دُنيا، وَذلك عِبر سِياســات خِفض الطَلَــب علِى الطاقَة لِجعل المَعــروض مِنها أَكبر مِــن الطَلَــب، كمــا أَنها تَعمــل فِي سَــبيل الحِفاظ عَلى أَمنهــا الطاقَوي عَلى تَنويــع مَصادر الطاقَة بِإحــلال الطاقَات المُتجــددة والبَدِيلــة[٣١]. أَي أَن أمِــن الطاقَة يَقوم عنَد الدِول المُســتوردة لمَصادر الطاقَة عَلى أَنه أمِــن الإمدادات الطاقَوية، بِمعنى ضَمــان إمدادات طاقَة كافِية، مِن مُوردِين مَوثوق بِهــم، مَع ضَمان الوصُول الآمِــن لهِذه الإمدادات دون خَطــر إعاقتها، وبأَســعار مَعقولة/مُنخفضة مِن أَجل الحِفاظ عَلى الأَداء الاقتِصادي ومُعدلات النِمــو، وبِتَكلفة اِجتماعية أَقل[٣٢]، فإن مَفهوم أَمِن الطاقَــة فِي الــدِول المُصــدرة يَعني بَقــاء الطَلَب عِند حِــدوده القِصوى مَع السَــعي لإبقاء العَرض أَقل مِــن الطَلَب بِغــرض تَحقيق زِيــادة فِي عُمر احتِياجاتهــا، فضلاً عــن ضَمان أَســعار مُرتفعة تَزيد مِن إيراداتها المالِية[٣٣]، أي يقوم أمن الطاقة عند الدول المصــدرة لمصادر الطاقــة، عموماً، عَلــى إنه أمِن الطَلب، بِمعنــى ضَمان إنتاج كافِي مِــن مَصادر الطاقَة، مَع ضَمان الطَلب المُســتمر عَليهــا، وبِأَســعار تَنافسِــية/عالِية تُســدد تَكاليف الإستثمار وتُحقق عَوائد مالِية مُهمة[٣٤].

وفي هذا الســياق، يتبنى (ستين تونيسون، Stein Taouneson) و (أشــيلد كــولاس، Achild Kolas) مــن معهــد (أوســلو لأبحــاث الســلام الدولــي، International Peace Research Institute) تعريفــاً لأمــن الطاقــة لا يقوم على ربطــه بتحقيــق الاكتفــاء الذاتي أو الاســتقلالية الطاقوية، بل على ضرورة التوازن بين العرض والطلــب، فأمن الطاقــة هو (تحقيق تــوازن جيد بيــن الطلــب والمعــروض مــن الطاقــة، لخدمة العرض المتمثل في تســهيل التنميــة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة)، ولا يقصد بالتوازن هنا مجرد العلاقة بين الإمدادات المعروضة والكمية المطلوبة فحســب، بل التناسب بين تنوع مصادر الطاقة وقاعدة الاحتياجات المعقدة[٣٥].

وعليه، فــإن الجدير بالملاحظة، إن تعريف (أمن الطاقة) يعاني من إشكاليات متعددة، منها[٣٦]:

١. الإشــكالية الأولــى، إذ يتم تفســير أمن الطاقة بِشــكل مُختلــف مِــن قِبــل مُجموعــات الــدِول المُســتوردة والأُخــرى المُصــدرة للطاقَــة. فأمن الطاقة بالنســبة للدول المســتوردة للطاقة، يتحقق بالحصول على هذا المورد بكلفة بســيطة وإمداد مســتمر، أما بالنســبة للدول المنتجــة والمصّدرة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

للطاقــة فأمنها الطاقوي يتحقــق من خلال ضمان العائــدات المالِية مِن مَبيعــات الطاقَة، فضلاً عن اِســتمرار الحصُــول عَلى اســتِثمارات وَرؤوس أَموال لتِوظفها فِي مَشــاريع التَنقيب عن مصادر الطاقــة الأولية مما يســاعدها في رفــد ميزانيتها العامة، وبالتالي يَختلــف المَفهوم بِناءً عَلى نِطاق مَصالح الطَرفين.

٢. الإشكالية الثانية، تتمثل فِي إن المَفاهيم المُتعددة الحالِية لأمِن الطاقَة والمَفاهيم الأساسِية، غامِضة ومتناقِضــة إلى حَــدٍ ما، كما أَن هُنــاك العَديد مِن العَوائــق التِــي تَحــول دون صِياغة نَهــج عالمِي واحِــد لأمِن الطاقَة، فلِكل دِولة أو جِهة فاعِلة غَير حكومِيــة تَصورها الذاتِي للقضِيــة التِي يُمكن أَن تَتَغير مَع تَطور الظِروف الإجتماعِية وغِيرها مِن الظِروف، إذ تختار الحِكومات والمنَظمات مَفهوم أمِن الطاقَــة الذِي يُبــرر سِياســاتِها وإجراءاتِها، الأمر الــذِي يُــؤدي إِلــى التَلاعــب بِالمصطلح، وبالتالــي لا يَتسـم التَعريف بِالشــمولية وإمكانِية التطبِيق عَلى أَي بَلد.

٣. الإشــكالية الثالثة، تتمثــل فِي اختِلاف مَدارس العِلاقــات الدولِية فِــي تَناول مَفهوم أمِــن الطاقَة الأمــر الذِي أدَى إِلــى إفراز العَديد مِــن المَفاهيم المُختلفة والمتناقِضة.

٤. الإشكالية الرابعة، عَلى الرَغم مِن العَدد الكَبير نِسـبياً مِن الدِراســات حَول أمِن الطاقَة، إلا أَنه لا يَزال هُناك عَدد مِن الفَجوات البَحثية التِي لم تُعالج بَعد، وَمنها اِعتماد العَديد مِن الدِراســات الســابِقة عَلى تَعريفات أُحاديــة الجانِب لأمِن الطاقَة تُركز عَلى جَوانب فَنية واقتِصادية معَينة، بِينما تَتَجاهل العَناصــر الإجتماعِيــة والسِياسِــية مِثــل الحُكــم الرشيد. علاوة على ذلك تُركز العَديد مِن دِراسات أمِن الطاقَــة عَلى قِطاع مُعين، أَو دِولة فَردية، أَو تِقنية مُعينة، وبالتالي لا يَتســم التَعريف بالشمولِية فَضلاً عن إشكالية التَطبيق عَلى أَي بَلد.

٥. الإشــكالية الخامسة، فتتمثل في إن مفهوم أمن الطاقــة يســتند على نماذج أمنيــة قديمة لا تعكس اتجاهات الطاقة الحديثة والتطورات التكنولوجية فــي صناعــة الطاقــة ومصــادر الطاقــة الجديدة والمتجددة.

المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة

لقد صار أمن الطاقة تحكمه العديد من المتغيرات التــي تلقى آثــاراً متباينة على الــدول. وعلى ذلك فقد تعددت وتنوعت أبعاد أمن الطاقة، لكن أهمها الآتي:

١. البعــد الاقتصــادي لأمِــن الطاقَة: فَفِــي الدِول المُســتوردة للطاقَــة، فإَن البُعــد الاقتِصادي لأمِن الطاقَــة يتمثل فِي ضَمان أَن لا تُؤدي نُدرة مَوارد الطاقَــة أو نقصِها إِلى تَأخير النِمــو الاقتِصادي، أَو زيــادَة التَضخــم والبَطالــة أَو تخفِيــض قِيمــة العُملة الوَطنية أو غيرها من الآثار الســلبية التي تكــون ذات بعد اقتصادي يؤثر علــى الدولة. أما بالنسبة للدول المصّدرة لموارد الطاقة، فإن البعد الاقتصــادي لأمــن الطاقــة يعكس صــورة البعد الاقتصــادي في الدول المســتوردة بمعنى ضمان إيرادات ثابتة لمنتجاتها من صادرات الطاقة[٣٧].

٢. البعد السياســي لأمن الطاقــة، وهو البعد الذي يتعــرض للسياســات الخارجية وقــرارات الدول

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المنتجــة والمصدرة للطاقة، والتــي تنعكس على قرارات وشؤون الدول التي تعتمد عليها في تأمين احتياجاتهــا من الطاقة. فمعظــم الدول خصوصاً ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تحتاج بكثرة إلى النفط والغاز الطبيعي تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مــع الدول المنتجة، كما أن التخوف من حــدوث نقص في الإمــدادات الطاقوية يمكن أن يجبر بعــض الدول المســتوردة على التعاون مــع نظيرتهــا المنتجة، كما يمكــن أن تجبر على اتخاذ قــرارات في سياســتها الخارجيــة تنطوي على تنــازلات متعلقة بالمبــادئ أو قضايا أخرى مهمة[٣٨].

٣. البعد البيئي لأمن الطاقة، فالتأثير البيئي لإنتاج ونقــل وإحراق الوقــود الأحفوري له انعكاســات صحيــة واقتصاديــة، لهــذا فقــد ســيطرت على العديد من الدول أهدافاً بيئية في صلب سياســاتها الطاقوية. فمن الواضح إن خفض استهلاك الطاقة ســيقلل من التلوث ولكن ذلك سيكون على حساب البعــد الاقتصــادي لأمن الطاقــة، وبالتالي تَظهر الحاجِة لِضــرورة التَوفيق بَيــن البُعدين معاً، أي أن التنقيــب عن الطاقة يجــب أن لا تكون له آثار بيئيــة كبيــرة[٣٩]. علماً إن هذا البعد يشــمل الدول المصّدرة والدول المستوردة لمصادر الطاقة .

٤. البعد الاجتماعي لأمن الطاقة، والذي لا يتعلق بمــدى وفــرة مصــادر الطاقة ولكن بمــدى قدرة الفقــراء على تحصيلها، فعند حــدوث ارتفاع في أســعار الطاقة تزداد الهوة بين الأغنياء القادرين علــى توفيرها وبيــن الفقــراء العاجزين عن ذلك والمحرومين من اســتعمالها في حياتهم. أَي تَقليل الفَجــوة بَين الــدِول الغنِية بالطاقَــة والفقِيرة بها، وهذا البُعد يَشــمل كل الدول سواء أكانت مصّدرة أو مستوردة أو عبور. على إن هذا البعد لا يرتبط بتوفيــر مــوارد الطاقَة بــل يَرتبط بِقــدرة الفُقراء عَلى الحِصول عَلى هذه المَوارد، حيث إن اتساع الفجوة يؤدي إلى تقليل أمن الدول التي تحتاج إلى الطاقة، وهذا يعني تأخيرهم اقتصادياً، الأمر الذي يمكــن أن يؤثر على أمن الطاقة بشــكل عام وهذا البعد يسعى لعدم حدوث هذا[٤٠].

٥. البعد التقني لأمن الطاقة، فعند وضع السياسات لا بــد لصّناع القرار من عــدم إغفال دور العامل التكنولوجي من أجــل الموازنة بين مختلف أبعاد الطاقــة، حيث تــؤدي التكنولوجيــا دوراً هاماً في تطوير مصــادر جديدة للطاقة، ولكنهــا قد تعتمد في الوقت نفســه على المصادر التقليدية نفســها، فتكنولوجيــا تطويــر فحم نظيف مثــلاً تحتاج إلى كميــات إضافية مــن الغاز والنفــط، ويهدف هذا البعــد إلى عدم منــع التعرض علــى التقدم التقني من قبل الدول المتقدمة في حال انخفاض اســعار الطاقة[٤١].

المطلب الثالث: التحديات المعاصرة لأمن الطاقة

فِي إطــار المَفهومِين المتضادَين لأمِن الطاقَة بين الــدول المنتجة والــدول المســتهلكة، والعلاقات الدولية الناتجة عن هــذا التضاد، تتعدد التحديات التــي يواجهها أمــن الطاقة في العالــم، والتي قد تكون[٤٢]:

١.تحديات جيولوجية، وهي التي ترتبط بنضوب مصادر الطاقة التقليدية، فتبرز أهمية الاكتشافات

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التكنولوجيــة فــي مجــالات البحــث والتنقيــب، والتحول إلى الطاقات البديلة.

٢.تحديــات تقنية، وهي التــي تتمثل في الأعطال التــي قد تصيب الأجهزة، جراء العوامل المناخية وتزيد احتمالات هذه التحديات مَع قِلة الإِســتثمار فِي هــذا المَجال، بمــا يُؤدي إِلــى اِنخفاض مُنتج التَنقيب والنقل.

٣.تحديــات اقتصاديــة، وهي التي تتعلق أساســاً في تذبذب أســعار الطاقة في الأســواق العالمية، مما قد يضــر بالمنتجين في حالة ما إذا انخفضت أسعارها، وبالمستهلكين في حالة ارتفاع أسعارها.

٤.تحديــات بيئية، وهــي التي تنتــج عن حوادث تسرب نفطي أو إشعاعي يترتب عليه تأثير سلبي في أمن الطاقة.

٥.تحديات جيوسياسية، وهي التي تبرز في توقف إمدادات الطاقة من دولة ما، نتيجة لإندلاع حرب أهليــة (حالــة ليبيــا وإمداداتها للــدول الأوروبية خاصــة إيطاليــا)، أو وقــوع هجمــات إرهابية. وقــد ثبت إن المخاطر الجيوسياســية في الشــرق الأوســط (وهــو منطقة إنتــاج كبرى ورئيســية) هدفها الأســاس هو الســيطرة على منابع وحقول النفط والغــاز، وهو ما تجلى في الحرب العراقية – الإيرانية بين عامي ١٩٨٠و ١٩٨٨م، والغزو العراقــي للكويت بين عامــي ١٩٩٠ و ١٩٩١م، ثم غــزو الولايــات المتحــدة الأمريكيــة للعراق واحتلالهــا له في عام ٢٠٠٣م، وإن لم يكن النفط هو الدافــع الأول أو الأهم لتلــك الحروب، ولكن مــن الحقيقي أيضاً إن تلك الحــروب مثلت تحدياً ومخاطر وتهديــدات لأمن الطاقة، وهي تهديدات ذات طبيعــة جيوسياســية لا يمكــن انكارهــا، أو تجاوزها، أو التغاضي عنها.

وهناك من يربــط تحديات أمن الطاقــة بالعوامل الآتية[٤٣]:

١.حِــدوث تَغيرات سِياسِــية وأمنِيــة جَوهرية فِي الدِول المُنتجة للطاقَة.

٢.التَحديات التِي مِن المُمكن أَن تُواجهها شَركات البِترول العالمِية، وهِذه التَحديات يُمكن تَلخيصها فِي ثَلاث نِقاط رئِيسِية التِي مِن المُمكن أَن تَحد مِن قدَرة وفاعِلِية تَلك الشَــركات وبالتالي قدَرتها عَلى التَصدير إِلى الأَســواق العالمِيــة. وهِذه التَحديات هي:

-التَهديــدات الأمنِية التِي قَــد يَتَعرض لها موظفِي ومنَشآت شَركات البِترول العالمِية.

-التَهديدات التِي قَد تَنتج عَن مَصالح سِياسِــية عَن طَرِيق تَغير فِي قَوانين عقود الإِستثمار.

-الصورة الســلبِية عَند الشِــعوب بِحق الشَركات العالمِيــة، التِــي تُوصــف بأنهــا شَــركات عَدوة للشعِوب وسارِقة لخَيراتها.

٣.حــدوث اِختلال فِــي تَوازن عملِيتــي العَرض والطَلب فِي أَسواق الطاقَة العالمِية، بِسبب التَزايد المستَمر فِي اِستهلاك مَوارد الطاقَة، خاصة النِفط والغَاز الطبِيعي، وأيضاً مَع تَزايد النِمو السُــكاني العالمِي، لاســيما فِي دِول شَرق القارة الآسيوية، مِثل دَولتــي الصِين والهَند، وبالتالــي فإِن مَوارد الطاقَة المتاحَة بكافَة مَصادرها لا تزال غَير كافِية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

لتلبية الطَلب العالمِي المتَزايد الذِي يَشهد إرتفاعاً مَلحوظاً سَنوياً.

٤.القِيود المَفروضة عَلى إمدادات الطاقَة المُختلفة، والتِي تَم تَصنيفها إلى ثَلاثة أَنواع أَساسِية بِحسب تصنيف (بول هورسنل، Paul Horsnell) وهي:

-إعاقة الحظر، وهي التي تنشأ من فرض دولة مستهلكة قيود على الاستيراد من دولة منتجة معينة.

-إعاقة مِن خِلال فَرض قِيود عَلى الصادِرات، والتِي تَنشأ عِندما تَرغب دَولة مُنتجة أَو مَجموعة مِن الدِول المُنتجة فِي فَرض قِيود عَلى صادِراتها لأَسباب سِياسِية أو استراتِيجِية.

-إعاقة لأَسباب قَهرية، وهِي التِي تَنشأ عِندما لا يَستطيع المُنتج أَو المَورد تَصدير إنتاجه مِن الطاقَة، وذلك نَتيجة لِظروف داخلِية أو خارجِية، مثل الحِروب والأوبِئة العالمِية.

٥.استِهداف المنَظمات الإرهابِية لمَصادر الطاقَة وبنِياتها التحتِية وإمدادِاتها الرئِيسِية.

وهناك من يضيف تحدٍ آخر لأمن الطاقة، يَتمثل فِي إن السَعر المُرتفع (بالِنسبة للدول المنتجة لمصادر الطاقة) والسعر المنخفض (بالنسبة للدول المستوردة لمصادر الطاقة)، يعد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصّدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، ذلك إن فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة، فالسعر الملائم لدولة ما ليس ملائماً لدولة أخرى، وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المصدرة والمستوردة حتى يفضي في الأخير إلى ما يسمى بـ(معضلة الطاقة) والتي تعني (إن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى)[٤٤].

المبحث الثالث: أمن الطاقة العراقي في ضوء التحديات المعاصرة

يعدّ العراق أحد البلدان الغنية بمصادر الطاقة التقليدية وتحديداً النفط والغاز الطبيعي، على الرغم من ان القدرات الطاقوية هذه لم تتحدد بعد بثقلها الحقيقي لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية، على أن الظروف التقليدية والتقلبات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالعراق قد وقفت حاجزاً منيعاً أمام تطوير قدراته من الطاقة التقليدية كي يكون العراق في صدارة البلدان المنتجة/المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. وعليه فإن البحث في مضمون هذا المبحث سيتم وفقاً للمطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: الإمكانات الطاقوية العراقية

أولاً: النفط الخام

يعدّ العراق ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد المملكة العربية السعودية، بمتوسط إنتاج يبلغ (٤,١) مليون برميل يومياً في الظروف الاعتيادية. وكان إنتاج النفط في العراق قد تصاعد تدريجياً منذ العام ٢٠١٠م، حيث كان بمعدل (٢,٤)، ثم (٢,٧)، (٣,٠)، (٣,٠)، (٣,٢)، (٣,٩)، (٤,٤)،

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(٤,٥)، (٤,٦)، (٤,٧) في عام ٢٠١٩م، ويرجع السبب في تصاعد الإنتاج إلى إبرام العراق العديد من عقود التراخيص النفطية كعقود مشاركة أو عقود خدمة من أجل تطوير واقع إنتاج الحقول النفطية في عموم العراق، إلا إن هذا الإنتاج كان قد انخفض نسبياً في عام ٢٠٢٠م ليصل إلى (٤,١)، نتيجة لانخفاض أسعار النفط في العالم إلى أدنى مستوياته بسبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية على المستوى العالمي لتفشي فايروس كورونا (Covid ١٩)[٤٥].

أما فيما يتعلق بالاحتياطي النفطي، فإن العراق يحتل المرتبة الثالثة في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، بعد كل من السعودية وإيران، بنسبة احتياطي تصل إلى (١٠٪)، كونه امتلك في العام ٢٠٠٩م احتياطياً نفطياً مؤكداً قوامه (١١٥) مِليار بَرميل. وقد تزايد الاحتياطي النفطي المؤكد العراقي ليصل في نهاية العام ٢٠١٥م إلى (١٤٨) مِليار بَرميل مِن النِفط الخام، وهو ما يُمثل (١٨٪) مِن الاحتِياطيات المُؤكدة في منطقة الشرق الأوسط وما يقرب من (٩٪) من الاحتياطيات العالمية، وبذلك احتل العراق المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران[٤٦]. وجاء في تقرير وزارة النفط العراقية لعام ٢٠٢٢م إن احتياطيات النفط العراقي كانت قد انتعشت بنحو (٦) مليار برميل من النفط الخام، ليصير حجم الاحتياطي الإجمالي الحالي نحو (١٥٢,١) مليار برميل[٤٧]. وتتوزع الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العراق على (٧٣) حقلاً في المحافظات (البصرة، ميسان، ذي قار، كركوك، الموصل، دهوك، السليمانية، أربيل)[٤٨]، وإن نسبة قليلة من هذه الحقول تقع في الصحراء الغربية ومن المتوقع أن تزداد حصة الصحراء الغربية مع تطور النشاط الاستكشافي.

ومعظم الحقول الرئيسة في العراق تنتج النفط أو في مرحلة التنمية، وعلى الرغم من إن الكثير من موارده الهيدروكربونية لم تستغل بالكامل، إلا أن الحقول النفطية العراقية تتميز بعدة خصائص تجعلها مميزة عن بقية الحقول العالمية الأخرى، وهذه الخصائص تتمثل بالآتي:

١.تقع جميع حقول النفط المعروفة في العراق في المناطق البرية/اليابسة، وفي أعماق قريبة من سطح الأرض.

٢.إن أكبر الحقول في الجنوب لها تكاليف استخراج منخفضة نسبياً لطبيعتها الجيولوجية غير المعقدة، وذلك بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور لانحدار الأرض نحو الخليج العربي.

٣.تعدد الحقول العملاقة ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب كبر حجم احتياطياتها.

٤.وقوع الحقول في مناطق غير مأهولة نسبياً مع أرض مستوية، وقريبة من المناطق الساحلية.

ويمثل القطاع النفطي عصب الحياة الاقتصادية في العراق، إذ تأتي أهميته من الاعتبارات الآتية[٤٩]:

١.مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي العراقي (GDP)، إذ تصل هذه المساهمة إلى نحو (٤٥٪) من الناتج السنوي.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٢.أهميتــه فــي تحقيــق التــوازن فــي ميــزان المدفوعات، إذ يســتحوذ على النســبة الأكبر من هيكل صــادرات العراق إلى الخارج والتي تصل إلــى أكثر مــن (٩٥٪) مــن إجمالــي الصادرات السنوية.

٣.يعــدّ المورد الرئيس فــي الحصول على العملة الأجنبيــة وتمويــل الاســتيرادات والالتزامــات والمعاملات الدولية.

٤.يشــكل المــورد الرئيس فِــي تَمويــل المُوازنة العامِة، فَضلاً عَن تَمويــل الخطط التَنموية داخل الدولة العراقية.

ثانياً: الغاز الطبيعي

تحــوي أرض العــراق كميــات كبيرة مــن الغاز الطبيعــي، وبإمــكان العــراق أن يتصــدر مرتبة متقدمــة من حيــث الإنتــاج والتصديــر إذا ما تم اســتغلال هذا المورد الاســتغلال الأمثــل، إذ أن أغلــب كميات الإنتاج يصار إلــى حرقها بدلاً من أن تصدر لينتفع بعوائدها المالية.

وعلــى الرغــم من أن إنتــاج الغــاز الطبيعي في العراق كان قد شهد ارتفاعاً للمدة من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م، إلا أن هذه الزيادة لا ترجع إلى التطــور في إنتاج الغاز الطبيعي، بل نتيجة زيادة كميــات الغاز الطبيعي المحــروق الذي يصاحب زيادة إنتاج النفــط الخام في البلاد. وما يؤكد ذلك هو انخفاض كميات الغاز الطبيعي في العراق من (٣,١) مِليــار مَتــر مُكعب في عــام ٢٠٠٠م إلى (١,٣) مِليار مَتر مُكعب في عام ٢٠١٠م ليذهب إلى حرقه بدلاً مــن أن يصّدر، إذ وصلت كميات الغاز المحروق في العام نفســه إلى (٧,٥) مليار متر مكعب[٥٠].

وفي عــام ٢٠١٤م، احتل العراق المرتبة الرابعة كأكبــر دولــة في العالم مــن ناحية إحــراق الغاز الطبيعــي بعد كل من روســيا الاتحاديــة وإيران وفنزويــلا، إذ تــم حــرق أكثر من نصــف الناتج الإجمالــي من الغاز الطبيعي. وكان إجمالي إنتاج الغــاز الطبيعــي العراقــي قد وصل إلــى حوالي (٧٧١) مليــار قدم مكعب في تلك الســنة، وقد تم إحــراق (٤٥٤) مليار قدم مكعــب منها، وقد كان يتم حــرق الغاز الطبيعي لعدم كفاية البنى التحتية لنقل وتخزيــن الغاز للاســتهلاك و/أو التصدير، ويســتعمل الغــاز الطبيعي الذي لــم يتم حرقه في الغالــب لإعادة حقن آبار النفط لتحســين معدلات اســتخراج النفــط، كما اســتهلك العــراق تجارياً مــا يقرب مــن (٣٢) مليار قدم مكعــب من الغاز الطبيعــي الجاف، والذي كان يســتعمل في المقام الأول في قطاع الكهرباء[٥١].

وترتبــط غالبية إنتاج العراق مــن الغاز الطبيعي بالنفــط، فمعظم الغاز الطبيعي المصاحب موجود في حقــول نفطية كبيــرة في جنــوب العراق بعد وصوله إلى مستوى قياسي بلغ (٣٧٨) مليار قدم مكعــب، وانخفض إنتاج الغــاز تباعاً ما بين العام ٢٠١٩م و ٢٠٢١م وكالآتي[٥٢]:

١.في عــام ٢٠١٩م انخفض إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في العراق إلى (٣٢٨) مليار قدم مكعب.

٢.فــي عــام ٢٠٢٠م تــم تخفيــض إنتــاج الغاز الطبيعــي المصاحب من حقول النفط العراقية في

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أوائل عام ٢٠٢٠م بعد اتفاقية أوبك +.

٣.في عـام ٢٠٢١م عاد إنتاج الغاز الطبيعي إلى حوالـي (٣٥٣) مليار قدم مكعـب حيث بدأ الغاز العراقي المصاحب في العودة إلى الإنتاج.

٤.اسـتهلك العراق (٦٥٠) مليـار قدم مكعب من الغاز الطبيعـي الجاف في عام ٢٠٢١م ومعظمه استهلك في قطاع الكهرباء.

٥.وفقاً للبنـك الدولي، أطلق العراق ما يقرب من (٦٣٠) مليـار قدم مكعب مـن الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢١م، ليحتل المرتبة الثانية كأكبِر مُصدر للغَـاز الطبِيعي المُحتـرق فِي العَالم بعد رُوسـيا الاتحادية.

أمـا فيما يتعلـق باحتِياطيـات العِراق مِـن الغَاز الطبِيعـي، فإن تلك الاحتِياطِيات تقسـم إلى ثلاثة أنواع[٥٣]:

١. النـوع الأول، هو الغـاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط الذي تبلغ نسبته (٧٠٪) ويتواجد هذا النوع من الغاز في المناطق الجنوبية.

٢.النـوع الثانـي، هـو الغـاز الحـر الـذي تبلغ نسـبته (٢٠٪) ويتواجـد في حقـوق (كرومور، وجمجمـال، وجريابيـكا، ومنصورية، وعكاس، والسيبة، وخشم الأحمر).

٣.النوع الثالث، وهو النوع الأخير هو غاز القبب الذي نسـبته (١٠٪) وتتركز في حقول (جمبور، خباز، باي حسن، عجيل، وكركوك).

لقد ارتفع احتياطي العراق من الغاز الطبيعي من (٣٦٩٤) مليـار متر مكعب إلـى نحو (٣٧٤٤) ومن ثـم إلى (٣٨٢٠) مليار متـر مكعب، خلال السنوات من (٢٠١٢، ٢٠١٧، ٢٠١٩) وهذا أدى إلـى ارتفاع احتياطي العراق نسـبة إلى احتياطي الدول العربية من (٥,٨٦٪) إلى نحو (٧,٠٢٪) خـلال نفس المدة، كما حافظ العراق على نسـبته من الاحتياطي العالمي بنحو (١,٨٩٪)[٥٤].

وفي عام ٢٠٢٠م، أعلنت شركة (برتيش بتروليوم BP) البريطانية إن العراق احتِل المَرتبة الرابِعة عَربياً بِأكبـر اِحتِياطِيات الغـاز المؤكد منذ العام ٢٠٢٠م، إذ بلـغ حجم الاحتياطي نحو (١٢٤,٦) تريليون قدم مكعـب، وهو ما يعادل (١,٩٪) من مجمـل الاحتياطـي العالمي. وهناك عدة أسـباب أدت إلى تدني احتياطي الغاز في العراق أبرزها:

١.ضعـف التخطيط الحكومي مـع انعدام الرؤية الاسـتثمارية المناسـبة من أجل اسـتثمار الثروة الغازية.

٢.عدم اسـتغلال الغاز المصاحب من أجل إنتاج النفـط وبالأخـص بعـد مجموعـة مـن جولات التراخيص.

٣.عدم وجود صناعات بتروكيمياوية قادرة على اسـتيعاب كميات الغاز الكبيـرة وبالأخص الغاز المصاحب.

المطلب الثاني: واقع الأمن الطاقوي العراقي

ترجع محاولات اكتشـاف النفط فـي العراق إلى تلـك البعثـات الألمانية التي أرسـلت إلى العراق للتحري عن النفط في نهاية القرن التاسـع عشر،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

عندما كان العراق جزءً من الدولة العثمانية، وتحديداً بعد العام ١٨٧٠م. وقد شملت منطقة التنقيب ولاية الموصل وبغداد والبصرة، إذ أكدت تلك البعثات في تقاريرها على وجود النفط في العراق وبكميات كبيرة. وعلى أثر تلك الاكتشافات منحت الدولة العثمانية امتيازاً إلى شركة سكة حديد الأناضول (وهي شركة تعود ملكيتها إلى البنك الألماني). وقد نص الامتياز على مد خط حديدي من قونية في تركيا مروراً ببغداد ثم البصرة على الخليج العربي، كما أعطى هذا الامتياز الحق للشركة في التنقيب عن النفط على مسافة عشرين كيلومتر على جانبي الخط المتفق عليه، وتمت المصادقة على هذا المشروع في آذار عام ١٩٠٣م[٥٥].

إن تواجد الألمان في العراق كان قد أثار حفيظة بريطانيا على اعتبار إن التواجد الألماني في العراق سوف يهدد المصالح البريطانية في الخليج العربي، ولهذا بدأت بريطانيا بدعم الشركات وأصحاب رؤوس الأموال من أجل استثمار أموالهم في الامبراطورية العثمانية بشكل عام والمناطق التي اكتشف بها النفط بشكل خاص. وفي سبيل الاستحواذ على نفط العراق دخلت المصالح الاستعمارية الأوروبية (الألمانية، والبريطانية، والهولندية) في أئتلاف وشكلت فيما بينها (شركة البترول التركية) في عام ١٩١٢م. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى صادرت بريطانيا حصة ألمانيا النفطية في العراق، ودخلت فرنسا بدلاً من ألمانيا كشريك في نفط العراق بوصفها أحد الأطراف المنتصرة في تلك الحرب[٥٦].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك أي نفوذ في امتيازات التنقيب عن النفط في العراق حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الدولة العثمانية وتقاسم بريطانيا وفرنسا الأراضي العربية بموجب اتفاقية سايكس – بيكو المعقودة في العام ١٩١٦، ومن ثم تعديلها في اتفاقية سان ريمو في العام ١٩٢٠م، وحصلت الدولتان على امتياز التنقيب على النفط العراقي على أساس انهما الدولتان اللتان حاربتا الدولة العثمانية وانتصرتا عليها، ولم تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على أي حصة في الامتياز، الأمر الذي أغضب الحكومة الأمريكية برئاسة (ودرو ويلسون، Woodrow Wilson) التي دخلت في نزاع معهما وتحججت بأنها كانت قد دخلت إلى جانبهما في الحرب ضد ألمانيا الأمر الذي يعطيها الحق في الحصول على حصة من النفط المستكشف في المنطقة العربية وذلك تطبيقاً لـ(سياسة الباب المفتوح، Open door Policy).

كان حقل بابا كركر في كركوك أول حقل نفطي اكتشف في العراق في تشرين الأول في العام ١٩٢٧م من قبل شركة النفط التركية (TPC) وبدأ الإنتاج بكميات قليلة غير تجارية، وبعدها تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا وفرنسا وهولندا سميت باتفاقية (الخط الأحمر) في ٣١ تموز ١٩٢٨م، التي قضت على أن تكون حصة الشركات النفطية الأمريكية في العراق والخليج العربي بنسبة (٢٣,٧٥٪)، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير أسم شركة النفط التركية في

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العام ١٩٢٩م إلى شركة نفط العراق، وبدأت منذ عـام ١٩٤٣ تهتم بقضايا النفط في العراق أسـوة ببريطانيـا والدول الكبرى فأسسـت هيئة مراقبة احتياطيـات النفـط، وكان هدفهـا الحصول على النفـط من الخارج، واتفقت مـع بريطانيا في عام ١٩٤٤م على عدم تصادم مصالحهما النفطية في الشرق الأوسط[٥٧].

توسـع نفـوذ الشـركات النفطيـة الأمريكيـة في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥م، بالتزامن مَع زِيادة الطَلب العالمِي عَلى النِفـط، زادت الشـركات النفطية فـي العراق من إنتاجها النفطي حتى وصل في العام ١٩٥٠م إلى (٦) ملايين طن، مما دفع مجلس النواب العراقي إلـى مطالبـة الحكومـة العراقيـة بتأميـم النفط، ودخلت الحكومة في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العـراق وتوصلت إلى اتفاق على مبدأ مناصفة في الأرباح معها. ونَتيجة لِعدم اِقتناع الحكُومات العِراقية المتَعاقبة بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشـركات النفطية الأجنبية، أصدرت الحكومـة العراقية القانـون ذي الرقم (٨٠) لعام ١٩٦١م الـذي انتـزع (٩٩,٥٪) مـن الأراضي العراقية من الامتيازات الأجنبية، وبدأ بالتضييق على شـركات النفط الأجنبية عندما أسست شركة النفـط الوطنيـة العراقيـة في العـام ١٩٦٤م، ثم دخلـت في مرحلـة جديـدة مـن المفاوضات مع الشـركات الأجنبية من شهر شـباط ١٩٦٤م إلى شـهر حزيران ١٩٦٥م واتفقت معها على إبطال المشـروع رقم (٨٠) وإبقـاء الامتيازات على ما هي عليه دون تعديل، وربط شركة النفط الوطنية العراقية بالشركات الأجنبية، وفي تموز من العام ١٩٧٠م دخلـت الحكومـة العراقية مرحلة جديدة مـن المباحثات مع الشـركات الأجنبيـة دون أن تسفر عن اي نتيجة مرضية للحكومة العراقية[٥٨].

نظرت الحكومة العراقية إلى شـركة نفط العراق علـى أنها تقيد حريتها في اسـتثمار ثـروة البلاد النفطيـة، معـدّة إن علاقتهـا معهـا مثـل علاقة الموظف بالشـركة تدفع له راتباً شهرياً، وينتظر منها العلاوة السـنوية المعتمدة على حسن سلوكه وطاعته لرؤسـائه، فإن أطاعـت الحكومة أوامر الشـركات حصلت على زيادة قليلة من ريع النفط العراقـي، وإن لم تطعها فإنها لا تحصل على تلك الزيادة. وبناءً على ذلك قررت الحكومة العراقية فـي مطلـع العـام ١٩٧٢م خـوض مفاوضـات حاسمة مع شـركات النفط الأجنبية، فشكلت وفداً سياسياً عالي المستوى ومنحته صلاحيات واسعة برئاسـة وزيـر الخارجيـة (مرتضى سـعيد عبد الباقي) وعضوية وزير الاقتصاد (فخري قدوري وسـعدون حمادي) وعدد من الفنيين والمختصين في الشـؤون النفطية، وبدأت المفاوضات في ١١ كانون الثاني عام ١٩٧٢م.

وهنا جـاءت المفارقـة التاريخيـة، إذ أن الدعوة لتأميم الشـركات النفطية الأجنبية وانتزاع حقوق وحريـة التصرف بالمـوارد النفطيـة، التي كان الهدف منها تأمين استقلالية القرارات الاقتصادية الوطنية، بعد أن تحققت فِي مَطلع السَـبعينات مِن القِـرن العِشـرين (١٩٧٢-١٩٧٤)، كانـت هي السبب الرئيسي في زيادة اعتماد كل من الحكومة العراقية وقطاعهـا العام، على الإيرادات النفطية وعلـى ظروف سـوق الطاقة العالمـي من جهة،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

وزيادة اعتماد المواطنين في نشاطهم الاقتصادي والمعيشي على الدولة من جهة ثانية. وكانَ ذلك بِسبب السِياسات الاقِتصادية والمالِية السَيئة للحكُومات التِي ظهرت نتائجها خلال الحرب مع إيران(٥٩).

وخلال الحرب العراقية – الإيرانية، تعرضت أغلب منشآت النفط والغاز في الجنوب إلى الدمار وتحولت إلى مواقع عسكرية، الأمر الذي أدى إلى إيقاف الاستثمارات النفطية. ثم جاءت الانتكاسة الثانية خِلال عَقد التِسعِينات مِن القِرن العِشرين، حِينما فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق والتي امتدت لغاية العام ٢٠٠٣م، مما أدى إلى تأخر وانعزال القطاع النفطي العراقي وبالتالي هجرة العقول العراقية من الملاكات النفطية، كل هذا أدى إلى الانكماش والتدهور في قطاع الطاقة في العراق.

ففي المدة من عام ١٩٩٠م حتى العام ١٩٩٤م، توقفت أعمال المسح الزلزالي وعمليات الحفر الاستكشافي والتقييمي والتطويري، وكذلك عمليات استصلاح آبار النفط وآبار حقن الماء، وانخفضت بشكل حاد أيضاً عدد الدراسات الجِيولوجية والمكمنِية والهندسِية بِالنظر إلى النَقص في المعلومات وضعف الاتصالات مع الخارج وعدم الحصول على الأجهزة والمعدات، فضلاً عن الأدوات الاحتياطية بسبب العقوبات الاقتصادية، واضطرار العديد من الكوادر المتخصصة إلى ترك العراق إلى الخارج لأسباب سياسية أو اقتصادية(٦٠).

وفي العام ١٩٩٦م، كانت الأمم المتحدة قد وضعت اللمسات الأخيرة لـ(برنامج النفط مقابل الغذاء) والذي يسمح للعراق بتصدير النفط مرة أخرى منذ فرض حظر كامل لعدة سنوات. فقد جاءت هذه الزيادة بسبب برنامج النفط مقابل الغذاء، فتمكن العراق من استيراد قطع غيار للقطاع النفطي ولكن بشكل محدود جداً، غير أن تقارير صادرة من الأمم المتحدة كانت قد أشارت إلى أن هناك الكثير من المشكلات الفنية التي يعاني منها القطاع النفطي بشكل عام خِلال المُدة التِي أَعقبت بَرنامج النِفط مُقابل الغِذاء، وقد بينت هذه التقارير إلى أن بعض الأحواض النفطية تدار بشكل سِيء وأُوصت بِاستعمال الحَقن المائِي بِهدف إدامة الضَغط المائِي. وهكذا شهدت هذه المدة ارتفاع الاحتياطي الطاقوي العراقي بشكل بسيط بسبب الدراسات وإعادة تَقييم المَعلومات الجِيولوجية والمكمنِية بِالوَسائل المُحدثة(٦١).

وفي عام ٢٠٠٣م، حيث الاحتلال الأمريكي للعراق، تعرضت شركات إنتاج الطاقة (النفطية والغازية) إلى أضرار كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تدهور هذا القطاع. كما أن المحاولات الحكومية لإعادة عملية إنتاج الطاقة كانت بطيئة ومتعثرة بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق بسبب تداعيات هذا الاحتلال.

وشهد العام ٢٠٠٨م تَوقيع مُذكرات التَفاهم مَع شَركة (شيل، Royal Dutch Shell) الهولندية، فشهد قطاعا النفط والغاز، على أثرها، تطوراً ملحوظاً ولاسيما بعد الاتفاق على جولات التراخيص لاستثمار النفط والغاز، إذ أسفرت تلك الجولات عن القيام بتوقيع عقود في جنوب

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العـراق، الأمر الذي انعكس على زيادة ملموسـة فـي إنتاج النفط خلال المـدة (٢٠١١-٢٠١٧) إذ بلغ نحو (٤,٥٥) مليـون برميل يومياً تم تصدير (٣,٢٧٣) مليـون برميل يوميـاً إلى الخارج، أما إنتاج الغاز المصاحب فقد بلغ (٢٧٠٢) مليون قدم مكعب قياسية، أما نسبة الغاز المحروق فقد بلغت (١٥٣١) مقمق في شهر حزيران ٢٠١٧م[٦٢].

وهكـذا، تَطـور الاحتِياطِـي النِفطـي المُؤكد فِي العـام ٢٠١٧م إلى (١٤٨) مِليار بِرميل مِن النِفط الخَام، بعد أن كان في عام ٢٠٠٩م (١١٥) مليار برميل، وذلك نتيجة للاكتشافات عن طريق الفرق الاستكشافية في وزارة النفط العراقية وكذلك عن طريـق عدد من الشـركات التي تـم التعاقد معها ضمن عقود الاستثمار والتي أجرت مسحاً شاملاً للحقول التي تعمل لتحديـد مخزونها النفطي، أي ما نسبته (٨,٨٪) من مجموع الاحتياطي العالمي يكمـن المقـدار الأكبـر منه مـن جنـوب البلاد، وأعلنت وزارة النفط العراقية، إن احتياطي النفط الخـام فـي البلاد تجـاوز (١٥٣) مليـار برميل، وسـط تسريبات تؤكد تقديم شـركات نفط آسيوية وروسية عروضاً للاستكشـافات والاستثمار في المنطقـة الغربية بالعراق بمواقـع نفطية وغازية بعد التحسن الأمني الملحوظ فيها وتراجع قدرات (داعش) في الأنبار[٦٣].

لقـد توافـرت خطة لتطويـر القطـاع النفطي من ناحية رفع معـدل الاحتياطي وزيادة الصادرات، فقد بلغ حجم الإنتاج في أيلول من عام ٢٠٢٢ نحو (٤,٥) مليـون برميل باليوم، فـي حين بلغ حجم الصادرات في تشـرين الثاني من العام نفسه نحو (٣,٣) مليون برميل باليوم[٦٤]. وبحسـب بيانات وزارة النفـط العراقيـة فـإن كميات الخـام التي صدرت إلى السـوق العالمية زادت على أسـاس سـنوي وإن قيمة حصيلة تلك الصادرات قد بلغت نحـو (١١٥,٤) مليـار دولار في عـام ٢٠٢٢م مقابـل (٧٥,٧) مليار دولار فـي العام ٢٠٢١م. وشـكلت عائدات تصدير النفـط الخام جزءً كبيراً مـن اقتصاد العراق، ففي العام ٢٠١٩م، شـكلت عائدات تصدير النفط الخام ما يقدر بنحو (٩٢٪) من إجمالـي الإيرادات الحكوميـة العراقية، وفقاً لصندوق النقد الدولي

[٦٥]

المطلب الثالث: تحديات الأمن الطاقوي العراقي

يعاني الأمن الطاقوي العراقي جملة من التحديات، التـي لا يمكن مواجهتهـا إلا بوجود حكومة قوية تملك رؤية اقتصادية وسياسـية واضحة لمعالجة هشاشة أمن الطاقة العراقي. وهذه التحديات يمكن تصنيفها إلـى تحديات داخلية وأخـرى خارجية. فالتحديات الداخلية تتمثل بالآتي:

١. التحديـات الأمنيـة، إذ واجه العـراق تحديات أمنيـة عديـدة مسـت أمنـه الطاقـوي منـذ العام ٢٠٠٥م، والتـي تمثلـت بالهجمـات الإرهابيـة على المنشـآت البترولية، التي بلغت نحو (١٦٥) هجوماً، وقدرت تكلفة أضرارها بحوالي (٦,٢٥) بليـون دولار، وتشـير احصـاءات وزارة النفط العراقيـة إلـى أن خطوط الأنابيـب كانت الأكثر تعرضـاً للهجمات والأضـرار، فقـد بلغت قيمة الأضرار للخطـوط الداخلية نحو (٣,١٢) بليون

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

دولار. أما خطـوط التصدير فقد بلغت أضرارها نحو (٢,٧١) بليون دولار. وبلغت أضرار حقول النفـط نحو (٤٠٠) مليون دولار، وقد أسـفر عن تلـك العمليـات التخريبية إيقاف الصـادرات من الحقول الشـمالية، وحصر التصدير من الجنوب بمـا لا يتعـدى (١,٤) مَليون بِرميـل يَومياً، كما أَثرت سَلباً فِي إنتاج المَصافي[٦٦].

وفـي أوائـل حزيـران مـن العام ٢٠١٤م، شـن (داعـش) هجوماً علـى العراق وسـيطروا على الموصـل، التي تعدّ أحد أكبـر المدن العراقية في الشمال، وعلى مدن أخرى في وقت لاحق، الأمر الذي أثر على عمليات الإنتاج والتكرير في شمال العراق (عدا إقليم كردستان). وعلى الرغم من إن ذلك لم يؤثر علـى الإنتاج والصادرات الجنوبية، كمـا إنه لم يؤثر تأثيراً كبيراً على الإنتاج في إقليم كردستان على الرغم من إن القتال كان قريباً جداً فـي الحقـول المنتجة للنفط ضمن حـدود حكومة الإقليـم، إلا أن بعض شـركات النفـط العاملة في الإقليم كانت قد تخلت عن مشاريع التنقيب. وخلال النصف الثاني من شـهر حزيـران عام ٢٠١٤م هاجم (داعـش) مصفاة بيجي النفطية، وهي أكبر مصفـاة في العراق، الأمر الذي تسـبب في وقف العمل فيها، كما تسـبب بإغـلاق المصفاة ووقف الإنتـاج التجـاري في شـمال العراق (عـدا إقليم كردسـتان). وكان الجزء العراقي من خط أنابيب العراق (كركوك-جيهان) قد تضرر بشـدة بعد أن خُرب من قبل المسـلحين، وتوقف عن العمل منذ شـهر آذار عام ٢٠١٤م. ونتيجة لإغلاق كل من مصفاة بيجي وخط الأنابيب، كانت شركة الشمال لإنتاج النفط قد افتقرت إلى منفذ تجاري كبير لعدة أشهر[٦٧].

وفـي وقت لاحق، سـيطر (داعـش) على بعض الحقول النفط العراقية الشـمالية الصغيرة، بما في ذلـك عجيل وحمريـن وحقل القيـارة وبلد وعين زالة والبطمـة والنجمة، ولكـن نتيجة للضربات الجوية التـي قادتها الولايات المتحـدة الأمريكية والتـي بدأت في أوائل شـهر آب عـام ٢٠١٤م، خسـر التنظيم بعـض من هذه الحقـول، وقد كان حقل عجيل بسـعة (٢٨٠٠٠) برميل يومياً، أحد المصادر الرئيسـة لـ(داعش) فـي العراق، ولكنه تعرض للقصف في آب عام ٢٠١٤م، مما تسـبب في أضـرار كبيرة لغرفة التحكم فـي العقل، كما وسـرقت (داعـش) أيضـاً النفـط مـن صهاريج التخزين وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ.

لقـد ظهر تأثيـر (داعش) علـى أرض الواقع في العراق في ما يتصل بأمن الطاقة في ملامح عدة، أبرزها انخفـاض إنتاج النفط والغاز الطبيعي في العراق، وسط مخاوف متنامية من تأثير تطورات الأوضـاع القلقـة فـي العـراق علـى اسـتمرار انخفاض النفط وإنتاج الغاز الطبيعي بسبب تركيز مؤسسات الدولة على مواجهة (داعش) وإهمالها بقية القطاعات لغايـة عام ٢٠١٧م. وبعد القضاء على (داعش) في العام ٢٠١٧م، لم تستطع الدولة العراقيـة بناء أمـن كافي يجعل مؤسسـاته مهنية رصينة وموارد بشـرية ماهرة التدريب بسبب إن التهديد ظل مسـتمراً والدليل على ذلك إن التقرير العالمـي لمؤشـر الإرهـاب لعـام ٢٠٢٠م كان قـد صنف العـراق كثاني أكثر البلـدان في العالم تضرراً من الإرهاب، إذ أوضح التقرير إن جميع

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الهجمات الإرهابية استهدفت بالدرجة الأساس المدنيين والممتلكات الخاصة والمؤسسات الأمنية والاقتصادية وحقول النفط والغاز الطبيعي، فَضلاً عَن ذلك إن التَقرير العالمِي لمُؤشر السَلام لِعام ٢٠٢٠م كانَ قَد صَنف العِراق فِي المرتبة (١٦١)[٦٨].

٢. التحديات المالية والإدارية، لقد احدثت حروب النظام السابق وعقوبات الأمم المتحدة التي استمرت لأكثر من (١٢) سنة انهياراً في الاقتصاد العراقي، فبسبب التوقف الجزئي والكلي في تصدير النفط، كونه اقتصاداً ريعياً معتمداً بالدرجة الأساس على إيرادات النفط الخام، خسر العراق جزءً كبيراً من عائداته المالية، ويرى الاختصاصيون إن الحرب مع إيران وعقوبات الأمم المتحدة حرمت العراق من تصدير ما يقدر بنحو (١٨) بليون برميل. وتعتمد قيمة العائدات المفقودة بطبيعة الحال على السعر الذي كانت ستباع به هذه الصادرات. لكن إذا أخذنا بالحسبان المعدل الشهري لسعر النفط بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٢م، فإن خسائر العراق تصل إلى نحو (٤٠٠) بليون دولار من العائدات المحتملة. وقد فشلت الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بعد سقوط النظام في العام ٢٠٠٣م، من معالجة مشكلة إنتاج النفط على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي صرفت لهذا الغرض. وقد دفعت مبالغ كبيرة إلى الشركة (كي بي آر) الأمريكية التابعة لشركة هاليبورتن، لاستعادة الطاقة الإنتاجية التي كانت متوافرة قبل حرب الاحتلال الأمريكي، لكن النتائج المتحققة كانت طفيفة بسبب الفساد والإدارة السيئة، ناهيك عن الأعمال التخريبية. فقد كان بالإمكان زيادة إنتاج النفط وتصديره في وقت وكلفة قليلين نسبياً، فمن حقول النفط المنتجة حالياً والحقول المكتشفة غير المستغلة، يمكن أن تتجاوز قدرة العراق على الإنتاج ستة ملايين برميل يومياً بمساعدة مستثمرين أجانب[٦٩].

وخلال المدة من عام ٢٠١٠م حتى العام ٢٠٢٠م، برز الفساد الذي أخذ يعيق إنتاج الطاقة في العراق، الذي كان على رأس هرم البلدان التِي تَحتضن هذِه الظاهِرة المُقيتة والتِي تغلغلت بين أركان ومفاصل قطاعات الدولة العراقية عموماً والقطاع النفطي على وجه الخصوص، وذلك وفقاً للاحصائيات التي أوردتها منظمة الشفافية العالمية عبر مؤشر مدركات الفساد (CPI)، وبخصوص ذلك أكد رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية السابق السيد(عدنان الجنابي) إن (التقويم الحقيقي للأضرار والخسائر الناجمة عن سوء الإدارة والفساد الإداري والإهمال منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن في مجال الطاقة يفوق ما توصلت إليه وزارة النفط بعشرات الأضعاف، ويبلغ نحو تريليون دولار)[٧٠].

٣. التحديات فنية، والتي تتمثل في عدم وجود نظام جيد للصيانة والتطوير، حيث تقادم البنى التحتية وتدمير البعض منها بفعل الحرب مع إيران والعقوبات الاقتصادية خلال عقد التسعينات بسبب غزو الكويت ثم حرب الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣م، الأمر الذي يتطلب استثمارات هائلة.

وعليه، فإن قطاع الطاقة (النفط والغاز) يعاني حالياً من الحاجة إلى إعادة التأهيل والتطوير

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التقني، ويشـير خبراء النفط إلى عاملين رئيسيين لعـدم التمكن من المحافظة على مسـتويات أعلى من تدفق الإنتاج. يتمثل العامل الأول بسوء إدارة المكامن فـي الحقول المنتجة، أمـا العامل الثاني فيتمثـل بغيـاب عمليات صيانـة الضغط. ويعول معظـم هؤلاء الخبـراء علـى إن الجانـب الفني المسؤول عن تدني مستوى إنتاج أهم حقول النفط الجنوبية الرئيسية كحقل جنوب الرميلة، الذي يعدّ أكبر حقول النفـط العراقية من انعدام كفاءة طاقة حقن الميـاه. ولا يقتصر ذلك على هذا الحقل فقط بل يشمل أيضاً حقلي شمال الرميلة وغرب القرنة اللذين لهما مشاكل إنتاج مماثلة. وعلى الرغم من محاولة شركة نفط الجنوب التصدي لمشكلة تدني الإنتاج عن طريق زيادة إنتاج آبار كثيرة في حقل شمال الرميلة وحقول أخرى في محافظة ميسان، إلا أن ذلك وكما تشـير التقارير، أدى إلى نشـوء مشـاكل فنية أخرى. فحقول ميسـان، على سبيل المثـال، انخفض إنتاجها مـن (١٠٠) إلى (٨٠) ألف بَرميل يَومياً. وقَد مَنحت الشَركة عَقد لتَطوير (٦٠) بئـراً في محاولة للحد من إنخفاض إنتاجه، إلا أن مرحلـة التنفيـذ قـد أجلت لشـهور عدة ثم استؤنفت أخيراً لكن بخطوات بطيئة[٧١].

٤. التحديـات السياسـية، التـي تتمثـل بالخلاف الدائـر بيـن الحكومـة الاتحادية وحكومـة إقليم كردسـتان، إذ تصـر وزارة النفـط العراقية على أن جميـع العقود الهيدروكربونيـة يجب أن توقع مـع الحكومة الوطنيـة، وأن كل النفط المنتج في منطقة إقليم كردستان يجب أن يتم تسويقه وشحنه عن طريق الشركة العامة لتسويق النفط (سومو)، ذراع العراق في ما يتعلق بتصدير النفط العراقي، ومع ذلك، أصدرت حكومة إقليم كردستان قانون النفط والغـاز الخاص بها في العـام ٢٠٠٧م في ظـل غياب قانون عراقي وطني ينظم الاسـتثمار في النفط والغاز، وفي أواخر عام ٢٠١١م تحدت حكومة إقليم كردسـتان سـلطة الحكومة الوطنية عندما وقعت اتفاقات لتقاسـم الإنتـاج النفطي مع شـركة أكسـون موبيل لتطوير رقعات نفطية في شمال العراق، وبعضها تقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها[٧٢].

لقـد أدى الخـلاف النفطي بين المركـز والإقليم، إلـى تردد عدد كبير من شـركات النفـط العالمية في دخول السـوق العراقية لاسـيما وإن الحكومة المركزيـة فـي بغداد تهـدد بعدم دفع مسـتحقات الشـركات العاملـة في إقليم كردسـتان كرد على إبـرام الإقليم لعقـود نفطية مع بعض الشـركات دون أخـذ موافقة المركـز عليها. وبيّـن المَركز العالمِـي للدِراسـات التَنمويـة الـذِي يَتخـذ مِـن العاصِمة البريطانية لنَدن مَقراً لَه، أنه على الرغم من المؤتمرات التي تعقدها وزارة النفط العراقية لجذب الشركات العالمية إلى سوق العراق النفطي فـي داخـل العـراق وخارجـه، إلا أن أغلب تلك الشـركات ترى في شروط التعاقد مع الإقليم أكثر جذباً وأقل روتيناً وتعقيداً من تلك التي تبرمها مع الحكومة المركزية في بغداد، كون هذه العقود في معظمها عقود شـراكة، في حيـن إن العقود التي تبرمهـا بغداد عقود خدمة واستكشـاف، وقد أدى هذا الأمر إلى انسحاب قسم كبير من تلك الشركات كتوتـال الفرنسـية وإكسـيون موبيل وشـيفرون الأمريكيتيـن من اسـتثماراتها فـي حقول جنوب ووسـط العراق الغنية بالنفط. وعندما استشعرت

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الحكومة العراقية هذا الخطر خصوصاً بعد فشل جولة التراخيص النفطية الرابعة وإعلان وزارة النفط العراقية عن نيتها عقد جولة تراخيص خامسة قريباً، عمدت الحكومة الاتحادية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تقوية مركزها في الصراع النفطي مع حكومة الإقليم فهددت بتقليص حصة الإقليم في الموازنة العامة للدولة من (١٧٪) إلى (١٣٪) ورفضت دفع المستحقات المالية لشركات النفط الأجنبية العاملة في كردستان(٧٣).

إن الأزمة السياسية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان صارت تنعكس بشكل سلبي واضح على الاقتصاد العراقي عموماً وعلى أمن الطاقة على وجه الخصوص، إذ أن التوقف المتكرر لِتَصدير النِفط العِراقي عِبر مِيناء جِيهان التُركي يَتَسبب بِخَسارة العِراق ما قِيمته (٢٠٠) دُولار فِي الثانِية الواحِدة.

أما التَحدِيات الخارجِية، فَتَتَمثل بـ:

١. تهديد طرق الإمداد النفطية، وهنا تكمن المعضلة الأمنية الطاقوية في العراق، إذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصادياً ريعياً أحادي الجانب، معتمداً بشكل شبه تام على موارده النفطية لدعم موازنته السنوية، وهو ما يشكل تحدياً جدياً لاسيما في حال تهديد طرق الإمدادات النفطية، مثل مضيق هرمز، والذي يعتمد عليه العراق بشكل تام في تصدير نفطه، وبما يعرقل تصدير النفط العراقي في الأسواق العالمية، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي خطير.

٢. انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب تذبذب مستويات العرض والطلب، ويعدّ هذا التحدي مشكلة تهدد الأمن الاقتصادي للعراق بعامة وأمنه الطاقوي تحديداً، مما يفاقم من عجز موازنته الاتحادية التي تُمول جزءً كبيراً منها بواسطة عوائد النفط الخام، لا سيما وإن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تصل إلى نحو (٩٥٪) على الواردات النفطية، إذ أن العراق وحسب الأرقام والبيانات يخسر أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره، فالنفط يمثل بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العام المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت ويشهد تذبذباً في أسعاره بين مدة وأخرى، مما يشكل تهديداً للأمن الطاقوي العراقي وعلى الاستقرار الداخلي، مما ينتج عنه اضطرابات اجتماعية وحالة من الفوضى والإرباك في عمل الدولة والمجتمع، كما حدث في الأزمة التي نتجت عن انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥م، فضلاً عن تداعيات أزمة جائحة كورونا، وما نتج عنها من تراجع الاقتصاديات العالمية، مما انعكس سلباً على استقرار أسعار النفط، والتي انخفضت إلى مستويات قياسية لم تكن معهودة من قبل، مما شكل تهديداً حقيقياً للدول التي ترهن نفسها لمصدر واحد من الدخل القومي كالنفط كما هو العراق(٧٤).

الخاتمة

بالنظر لما تؤديه الطاقة من دور حيوي لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، فقد اتضحت اهميتها في

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

عملية التنمية وارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنميــة وأبعادها، لذا فإن المفهوم الاســتراتيجي للتعامــل مع ملــف الطاقة يقتضــي تطوير القدرة على المســاهمة في الحفــاظ على أمن الطاقة، بما في ذلــك حماية البنى الأساســية الحيويــة للطاقة وخطوط النقل وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة والشــركاء، مع الأخذ بالحســبان تغيــر معطيات البيئــة الجيوسياســية علــى الصعيديــن الإقليمي والدولي.

يعتمد العراق، اقتصادياً، بشــكل شبه مطلق على الطاقــة ومواردهــا لاســيما النفط منهــا، وإن أي تراجــع لقدرات العــراق في مجــال الطاقة تعني تراجع قدراته الشــاملة وتلاشــي الفرص المتاحة وضياعها، وتبعاً لذلك فقد تراجعت قدرات الدولة للإيفاء بالتزاماتها الأساســية، وتآكل عناصر قوة الدولة الأخرى، إن عوامل إخفاق النظام السياسي العراقي الحالي في تحقيق قدر مناسب من شروط دعم قطاع الطاقة وتنمية الممكنات المتاحة المتمثلة بهــدر موارد الغاز الطبيعي، والفشــل في تطوير صناعــات التكرير والصناعات البتروكيماوية أو القــدرة على التنقيب وتطويــر الحقول المنتجة أو تطويــر البنى التحتية والتشــريعية لقطاع الطاقة، أنتجــت لنا قطاع طاقة ضعيف لا يتناســب مع ما يملكه العــراق من احتياطيــات ولا يلبي حاجات العراق الأساسية المتمثلة بحاجات قطاع الكهرباء وقطــاع الإنتــاج، وأفضى إلــى اِســتنزاف كبير لمَوارد العِراق المالِيــة مِن العُملة الصَعبة، حيث يتم استيراد مشتقات الطاقة والكهرباء من الخارج بمبالــغ كبيرة جــداً، وبالمقابل يهــدر العراق من الغــاز الطبيعي كميات كبيــرة جداً عبر حرقه في الجو لافتقــاره إلى البنية التحيــة اللازمة لإنتاجه وتصديره.

أولاً: الاستنتاجات

١.كانــت ومازالت الطاقة هي المحرك الأســاس لعجلة الاقتصاد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٢.إن الاســتقرار الاقتصادي والسياســي ومن ثم تحقيق الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الطاقة.

٣.علــى الرغم من تنوع مصــادر الطاقة من فحم ونفط وغــاز طبيعي، إلا أن هنــاك توجهاً عالمياً نحو تأمين الطاقة من مصادر أخرى متجددة.

٤.يمتلك العراق ثروة نفطيــة هائلة يمكن تنميتها ، إذ تقدر احتياطيات البلد النفطية غير المكتشــفة بحوالــي ضعف احتياطياته المؤكــدة، وهذا يعني إن الاحتياطيــات النفطية غير المكتشــفة في حال اكتشــفت (إضافة إلــى المؤكدة) يمكــن أن تضع العراق في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لاحتياطيات النفط، أي في غير المرتبة التي يحتلها الآن وهي المرتبة الثالثة بعد السعودية وإيران.

٥.عدم وجود مســح نفطــي حديث لكل الأراضي العراقيــة للوقــوف علــى الاحتِياطَــات النِفطيــة المُؤكــدة، وبالتالي مَعرفة كَمية النِفط التِي يَمتلكها العِراق لتعزيز موقعه في سوق النفط العالمي.

٦.تأرجــح القرار الاقتصادي وعــدم وجود جهة مرجعيــة واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناســب مع غموض المشهد السياسي وتداخلاته، وتعاقب

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مجموعة حكومات غير مستقرة زمنياً ولا تمتلك الصلاحيات الكافية لاتخاذ قرارات طويلة الأجل.

ثانياً: التوصيات

١.إن صنّاع السياسة والاستراتيجيون مطالبون في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى، بتقدير موقف ملحوظ يفرق بين الفهم المتصور والواقع الفعلي، والتنبؤ بالتحديات المحتملة ووضع خطط طوارئ بديلة، لاسيما في ظل تزايد التوترات على الساحة الدولية.

٢.من أجل مواجهة التحديات والتهديدات التي قد يشكلها الفشل في تأمين الطاقة لا بد من السعي إلى تنويع مصادرها والعمل على تأمينها.

٣.سن القوانين اللازمة لِمنع الفَساد الإداري والمالِي فِي القِطاع النِفطي وكذلك وضع القوانين الخاصة بإنتاج واستثمار الثروة النفطية.

٤.يحتاج العراق إلى توسعة شبكة الأنابيب لتشمل منافذ جديدة وقادرة على الضخ بكميات أكبر ومدّ خطوط بديلة في حال تعرض الخطوط الحالية لتوقفات ناجمة عن أخطار بيئية أو إرهابية.

٥.ضرورة تسريع عمليات حفر آبار جديدة في الحقول المستكشفة وتجنب الإغلاقات الكبيرة والمتكررة لبعض الحقول بسبب الصيانة الأمر الذي يعيق الإنتاج وفق المستويات المستهدفة.

٦.ضَرورة إكمال عَمليات البَحث والتَنقيب فِي الأراضِي التِي لم تلقِ مَسحاً جِيولوجِياً كاملاً، فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بترولوجية دقيقة، ويتوقع أن توجد فيها كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي.

٧.ضرورة السعي لتشريع قانون اتحادي نفطي واضح وشامل، يأخذ بالحسبان إمكانيات العراق الهيدروكربونية الكبيرة، وحالة الدمار والإهمال التي لحقت بقطعي النفط والغاز، وشِحة المَوارد المالِية، وضَرورة الاستعانة بِالكفاءات العِراقية المَوجودة داخِل العِراق وخارِجه، بما يوجد الثقة في إمكانية الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز كضرورة لا بد منها للنهوض بقطاع الطاقة المتهالك.

٨.نصوص الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥م ولاسيما تلك المتعلقة بالقطاع النفطي حيث تنطوي على شيء من الغموض والضبابية، منها النص الوارد في المادة (١١٠) الذي يُشير إلى أَن (النِفط والغَاز مُلك كُل الشَعب العِراقي فِي كُل الأقَالِيم والمُحافَظات) وهو نَفس النَص الوارِد فِي قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في العام ٢٠٠٤م، وهذا النص يحتاج إلى إعادة صياغة ووضوح ليتم فهمه بأن النفط والغاز هو ملكية اتحادية وليس ملكية إقليمية.

المصادر

(١)أحد عسكر، كيف يعزز النفط والغاز مكانة أفريقيا على الساحة الدولية، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https:// sbhcenter.com

(٢)أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، تاريخ

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٤، علـى الرابـط: http:// www.sivassa.org

(٣)أمانـي فـوزي الجندي وشـيماء أحمد حنفي، محددات أمن الطاقة في مصر (دراسـة قياسية)، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٠، على الرابط: http://jns.journals.ekb.eg

(٤)بلال مسـرحد، مسـتقبل أمن الطاقة وديناميةالعلاقـات الدوليـة فـي ظـل التحـول للطاقـات المتجـددة والبديلـة، آراء حـول الخليـج، تاريخ الزيـارة، ٢٠٢٤/٥/١٥، علـى الرابع : http:// araa.sa/index

(٥)حـارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، التنافـس الدولـي علـى النفـط والغـاز الطبيعي وأثره في العلاقـات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسـية، المجلد ١، السـنة ١، العدد ١، كانون الأول ٢٠١٤، جامعـة تكريت، صـلاح الدين – العراق.

(٦)حسين الشهرستاني، مصادر الطاقة ومستقبل البشرية، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف الأشرف، ٢٠٢٣.

(٧)خديجـة عرفـة محمد، أمـن الطاقـة وآثاره الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلـوم الأمنيـة، الريـاض – المملكـة العربيـة السعودية، ٢٠١٤.

(٨)دحمانـي العيـد، اسـتراتيجية تحقيـق الأمن الطاقوي في الجزائر، مجلة الدراسـات القانونية والسياسـية، المجلد ٩، العـدد ١، جانفي ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢٤، pdf، على الرابط: http://www.asjp.cerist.dz

(٩)زينـب عبـد الله، أمـن الطاقـة الصينـي واسـتراتيجية الصين في السـيطرة على مصادر الطاقـة، مجلة قضايا سياسـية، العـدد ٦٧، كلية العلـوم السياسـية – جامعـة النهريـن، بغـداد – العراق.

(١٠) سـعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، بغداد – العراق.

(١١) سـوزي رشـاد، أمـن الطاقـة ومحاولات روسـيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصـاد، العـدد ١٣، ينايـر ٢٠٢٢، تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، علـى الرابـط: http:// jocu.journals.ekb.eg.

(١٢) سي قدور عبد القادر، مبادئ سياسة روسيا تجـاه أمن الطاقة بين الدخـل الاقتصادي والتأثير السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٠، على الرابط: http:www.asjp. cerist.dz

(١٣) سـيف صيـاح عبـود، أمـن الطاقـة فـي العراق: الأبعاد والتحديات، مجلة قضايا آسيوية، العدد ١٤، اكتوبـر ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية والاقتصاديـة، برليـن – ألمانيـا، pdf، تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، علـى الرابـط: http:// democraticac.de/wp-content

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(١٤) شريفة كلاع، انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ٢٠١٧، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٧، على الرابط: http:// www.asjp.cersit.dz

(١٥) عبد الرؤوف رهبان ومحمد سميح ظاظا، التحليل الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة في العالم (دراسة في جغرافية الطاقة)، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٣٨، العدد الأول ٢٠٢٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https://journal. damascusuniversity.edu.sy

(١٦)عبد الرؤوف رهبان، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافية الطاقة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول +الثاني، ٢٠١١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https://www. damascusuniversity.edu.sy

(١٧)عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة، المجلد ٩، العدد ٢، جويلية ٢٠٢٤، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٢٣، على الرابط: https://asjp. cerist.dz

(١٨)عبد الصمد سعدون عبد الله الشمري و زياد عبد الرحمن علي الكوراني، الطاقة الناضبة والصراعات الإقليمية: دراسة جيوستراتيجية نحو إعادة هندسة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٥.

(١٩)علاء حسين كاظم و محمد علي حميد مجيد، إمكانية التحول من الطاقة الناضبة إلى الطاقة المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٣، على الرابط: http://www.iasj.net

(٢٠)لطفي مزياني، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية، مجلة المعيار، مجلد ٢٥، العدد ٥٣، السنة ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٦، على الرابط: http://dspace.univ

(٢١)محفوظ رسول، الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٥، على الرابط: http://www. asjp.cerist.de

(٢٢)مخلفي أمينة، النفط والطاقة البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد ٩، ٢٠١١، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٣١، على الرابط: https://dspace.univ-ouargla.dz

(٢٣)وليد الدغلي، التعاون الإقليمي والأمن الطاقوي، هيئة الأمم المتحدة، اسكوا، ٢٠١٥/١١/١٠.

(٢٤)وليد خدوري، اهتزاز في مفهوم أمن الطاقة، أوراق في السياسات النفطية الدولية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، pdf، تاريخ

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، على الرابـط: http:// iraqieconomists.net/ar/wq

(٢٥)وهبي زكرياء، التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في أفريقيا: دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني ٢٠١٠-٢٠٢٠، اطروحة دكتوراه غير منشـورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسـية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الاستراتيجية، السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩.

(٢٦) سيف صباح عبود، أمن الطاقة في العراق: الأبعـاد والتحديات، مجلة قضايا آسـيوية، العدد الرابع عشر، أكتوبر ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية والاقتصادية، برلين – ألمانيا.

(٢٧) مركـز البيان للدراسـات والتخطيط، إدارة معلومـات الطاقـة الأمريكية تحليـل موجز عن العـراق، مركـز البيـان للدراسـات والتخطيط، ٢٠١٦، pdf، تاريـخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٩، على الموقـع: https://www.bayancenter. org

(٢٨) عبـد الصمـد سـعدون، قـدرات الطاقـة الناضبة فـي العراق واتسـاع نطاق اسـتثمارها إقليمياً ودولياً، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٧/٢، على الموقع: https://www.bayancenter.org

(٢٩) يحيـى حمود حسـن البوعلـي ونور علي شـعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويـع الاقتصادي في العـراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بغداد – العراق، ٢٠٢٠.

(٣٠) علـي عبد الرحيـم العبودي، قطـاع النفط والغـاز داخـل العـراق الواقع والحلـول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، pdf، تاريخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https:// www.bayancenter.org

(٣١) علـي حسـين علـي، واقع اسـتثمار الغاز الطبيعي المصاحب في الحقول النفطية والتحديات التـي تواجـه تنميته فـي العراق، مجلـة الجامعة العراقيـة، المجلـد ٦٧، العـدد ١، أيـار ٢٠٢٤، الجامعة العراقية، بغداد – العراق.

(٣٢) حسـين محمـود خصاف، أمـن الطاقة في العراق بعد عام ٢٠١٤ (الغاز الطبيعي إنموذجاً)، مجلة دراسـات دولية، العدد التاسـع والتسعون، مركـز الدراسـات الدولية، جامعة بغـداد، بغداد – العراق، تاريخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٩، على الموقع: https://jcis.uobaghdad.edu.iq

(٣٣) محمـد السـعودي إبراهيـم، تأميـم نفـط العـراق في عام ١٩٧٢م والموقـف الدولي منه، العدد الرابـع والثلاثون، الإصدار الثاني، اكتوبر ٢٠٢١، pdf، تاريـخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https://journa;.ekb.eg

(٣٤) وجـدان كارون فريـح التميمـي، موقـف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن قـرار تأميم النفـط العراقـي عـام ١٩٧٢ في ضـوء الوثائق الأمريكيـة، مجلة وميـض الفكـر، pdf، تاريخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https:// wameedalfikr.com

(٣٥) فلاح خلف الربيعي، قطاع النفط والصناعة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

النفطيــة فــي العراق بيــن الواقع المؤلــم والآفاق المســتقبلية، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٢٧، علــى الموقــع: https://mpra.ub.uni-muenchen.de.

(٣٦) رشــا ســالم الزبيــدي وزينــة شــاكر عبد الكاظــم، دور الاحتياطــي النفطــي العراقــي في الســوق النفطية العالمية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، pdf، على الموقع: https://iasj.rdd.edu.iq

(٣٧) ســليم كاطع علي، تحديــات وآليات تعزيز الأمــن الوطني العراقي بعد عــام ٢٠١٤م، مجلة حمورابي للدراســات، العدد ٣٩، السنة التاسعة، خريف ٢٠٢١، بغداد – العراق.

(٣٨) The World Bank, Energy Security Issues, Moscow-Washington DC, December, ٢٠٠٥.

(٣٩) Alan Collins, Security and Southeast Asia, Domestic, Regional and Global Issues, London, Lynne Rienner Publishers, ٢٠٠٣.

(٤٠) A.F.Alhajji. What›s is Energy Security, Middle East Economic Survey, Vol. LI, No ٢, /١٤ /Ganuary ٢٠٠٨.

الهوامش

(١) دحمانــي العيــد اســتراتيجية تحقيــق الأمن الطاقوي في الجزائر، مجلة الدراســات القانونية والسياســية، المجلد ٩، العــدد ١، جانفي ٢٠٢٣، ص١٧٤، تاريــخ الزيــارة ٢٠٢٤/٥/٢٤، pdf، على الرابط: http://www.asjp.cerist.dz

(٢) ســي قدور عبد القادر، مبادئ سياسة روسيا تجــاه أمن الطاقة بين الدخــل الاقتصادي والتأثير السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٠، على الرابط: http:www.asjp.cerist.dz

(٣) خديجــة عرفــة محمــد، أمن الطاقــة وآثاره الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلــوم الأمنيــة، الريــاض – المملكــة العربيــة السعودية، ٢٠١٤، ص٤٩.

(٤) عبد الصمد ســعدون عبد الله الشمري و زياد عبــد الرحمــن علــي الكوراني، الطاقــة الناضبة والصراعــات الإقليمية: دراســة جيوســتراتيجية نحو إعادة هندسة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشــرون وموزعون، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٥، ص٣٠.

(٥) أحمد ســلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقــات الدولية، مجلة السياســة الدولية، تاريخ الزيــارة ٢٠٢٤/٥/١٤، علــى الرابــط: http://www.sivassa.org

(٦) عبد الصمد ســعدون عبد الله الشمري و زياد عبد الرحمن علي الكوراني، مصدر ســبق ذكره، ص٣١-٣٢.

(٧) مخلفــي أمينة، النفط والطاقة البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد ٩، ٢٠١١،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ص٢٢٤، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٣١، على الرابط: https://dspace.univ-ouargla.dz

(٨) حسين الشهرستاني، مصادر الطاقة ومستقبل البشرية، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف الأشرف، ٢٠٢٣، ص٤٣.

(٩) شريفة كلاع، شريفة كلاع، انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ٢٠١٧، ص١٩٧، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٧، على الرابط: http://www.asjp.cersit.dz.

(١٠) علاء حسين كاظم و محمد علي حميد مجيد، إمكانية التحول من الطاقة الناضبة إلى الطاقة المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق، ص٥١٧، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٣، على الرابط: http://www.iasj.net

(١١) وهبي زكرياء، التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في أفريقيا: دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني ٢٠١٠-٢٠٢٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الاستراتيجية، السنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٤٥.

(١٢) سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، بغداد – العراق، ص٢.

(١٣)حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ١، السنة ١، العدد ١، كانون الأول ٢٠١٤، جامعة تكريت، صلاح الدين – العراق، ص١٢٠ وما بعدها.

(١٤) مخلفي أمينة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

(١٥) مخلفي أمينة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

(١٦) حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨-١٣٠.

(١٧) حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣-١٣٤.

(١٨) عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة، المجلد ٩، العدد ٢، جويلية ٢٠٢٤، ص٣٠١، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٢٣، على الرابط: https://asjp.cerist.dz

(١٩) عبد الرؤوف رهبان ومحمد سميح ظاظا، التحليل الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة في العالم (دراسة في جغرافية الطاقة)، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٣٨، العدد الأول ٢٠٢٢، ص٦٠، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https://journal.damascusuniversity.edu.sy

(٢٠) عبد الرؤوف رهبان ومحمد سميح ظاظا،

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التحليـل الجغرافي لإنتاج واسـتهلاك الطاقة في العالم (دراسة في جغرافية الطاقة)، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٢.

(٢١) عبد الرؤوف رهبان ومحمد سـميح ظاظا، التحليـل الجغرافي لإنتاج واسـتهلاك الطاقة في العالم (دراسة في جغرافية الطاقة)، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٢.

(٢٢) عبد الرؤوف رهبان ومحمد سـميح ظاظا، التحليـل الجغرافي لإنتاج واسـتهلاك الطاقة في العالم (دراسة في جغرافية الطاقة)، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(٢٣) عبـد الـرؤوف رهبـان، الأهمية النسـبية النوعيـة لمـوارد الطاقة (دراسـة فـي جغرافية الطاقة)، مجلة جامعة دمشـق، المجلد ٢٧، العدد الأول +الثانـي، ٢٠١١، ص٣٨٦-٣٨٧، تاريخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https:// www.damascusuniversity.edu.sy

(٢٤) أحد عسكر، كيف يعزز النفط والغاز مكانة أفريقيا على الساحة الدولية، ص٦١، pdf، تاريخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٠، على الموقع: https:// sbhcenter.com

(٢٥) عبـد الـرؤوف رهبـان، الأهمية النسـبية النوعيـة لمـوارد الطاقة (دراسـة فـي جغرافية الطاقة)، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٧.

Alan Collins, Security and (٢٦) Southeast Asia, Domestic, Regional and Global Issues, London, Lynne Rienner Publishers, ٢٠٠٣, p.٣.

(٢٧) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره.

The World Bank, Energy Security(٢٨) Issues, Moscow-Washington DC, December, ٢٠٠٥, p.٣.

(٢٩) أماني فوزي الجندي وشـيماء أحمد حنفي، محددات أمن الطاقة في مصر (دراسـة قياسية)، ص٢٢، pdf، تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، على الرابط: http://jns.journals.ekb.eg

(٣٠) وليـد خـدوري، اهتـزاز في مفهـوم أمن الطاقـة، أوراق في السياسـات النفطيـة الدولية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص٢، pdf، تاريخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، على الرابـط: http:// iraqieconomists.net/ar/wq

(٣١) لطفـي مزيانـي، اسـتراتيجيات الاتحـاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية، مجلة المعيـار، مجلـد ٢٥، العدد ٥٣، السـنة ٢٠٢١، ص٨٦٨-٨٦٩، تاريخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٦، على الرابط: http://dspace.univ

(٣٢) بلال مسرحد، مستقبل أمن الطاقة وديناميـة العلاقـات الدوليـة فـي ظـل التحـول للطاقـات المتجـددة والبديلـة، آراء حـول الخليـج، تاريخ الزيـارة، ٢٠٢٤/٥/١٥، علـى الرابع : http:// araa.sa/index.

(٣٣) بلال مسرحد، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) محفوظ رسـول، الأمن الطاقوي الروسـي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

بيـن الفـرص والقيـود، pdf، تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٥، علـى الرابـط: http://www.asjp.cerist.de

(٣٥) بلال مسرحد، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) محفوظ رسول، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) لطفـي مزيانـي، مصـدر سـبق ذكـره، ص٨٦٩.

(٣٨) سـوزي رشـاد، أمـن الطاقـة ومحاولات روسـيا لفـرض النفـوذ الدولـي، مجلـة كليـة السياسـة والاقتصـاد، العـدد ١٣، يناير ٢٠٢٢، ص١٢٧، تاريـخ الزيـارة ٢٠٢٤/٥/١٠، على الرابـط: http://jocu.journals.ekb.eg . وكذلك ينظـر: وليـد الدغلي، التعـاون الإقليمي والأمـن الطاقـوي، هيئة الأمم المتحدة، اسـكوا، ٢٠١٥/١١/١٠، ص٤.

(٣٩) زينـب عبـد الله، أمـن الطاقـة الصينـي واسـتراتيجية الصين في السـيطرة على مصادر الطاقـة، مجلة قضايا سياسـية، العـدد ٦٧، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، بغداد – العراق، ص١٢٦.

(٤٠) سيف صياح عبود، أمن الطاقة في العراق: الأبعـاد والتحديات، مجلة قضايا آسـيوية، العدد ١٤، اكتوبر ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، ص٨.

(٤١) سـيف صيـاح عبود، مصدر سـبق ذكره، ص٨.

(٤٢) A.F.Alhajji. What›s is Energy Security, Middle East Economic Survey, Vol. LI, No ٢, ١٤/ ١٤/Ganuary/٢٠٠٨, p.٢٠٣.

(٤٣) سـيف صبـاح عبود، مصدر سـبق ذكره، ص٨.

(٤٤) سـيف صبـاح عبود، مصدر سـبق ذكره، ص٩.

(٤٥) بلال مسرحد، مصدر سبق ذكره.

(٤٦) أحمد سلطان، مصدر سبق ذكره.

(٤٧) محفوظ رسول، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) سـيف صبـاح عبود، مصدر سـبق ذكره، ص١٣.

(٤٩) مركـز البيان للدراسـات والتخطيط، إدارة معلومـات الطاقـة الأمريكية تحليـل موجز عن العـراق، مركـز البيـان للدراسـات والتخطيط، ٢٠١٦، ص٦، pdf، تاريـخ الزيـارة: ٢٠٢٥/٦/٢٩، علـى الموقـع: https://www.bayancenter.org

(٥٠) عبد الصمد سعدون، قدرات الطاقة الناضبة في العراق واتساع نطاق استثمارها إقليمياً ودولياً، مركـز البيـان للدراسـات والتخطيـط، ٢٠٢٣، ص٥، pdf، تاريـخ الزيارة: ٢٠٢٥/٧/٢، على الموقع: https://www.bayancenter.org

(٥١) يحيـى حمود حسـن البوعلـي ونور علي شـعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التنويع الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بغداد – العراق، ٢٠٢٠، ص٧٥.

(٥٢) علي عبد الرحيم العبودي، قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص٦، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https://www.bayancenter.org

(٥٣) سيف صباح عبود، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٥٤) مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

(٥٥) عبد الصمد سعدون، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٥٦) سيف صباح عبود، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٥٧) علي حسين علي، واقع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب في الحقول النفطية والتحديات التي تواجه تنميته في العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٦٧، العدد ١، أيار ٢٠٢٤، الجامعة العراقية، بغداد – العراق، ص٤١٠.

(٥٨) محمد السعودي إبراهيم، تأميم نفط العراق في عام ١٩٧٢م والموقف الدولي منه، العدد الرابع والثلاثون، الإصدار الثاني، اكتوبر ٢٠٢١، ص٣٢٦٣، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https://journa;. ekb.eg

(٥٩) محمد السعودي إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦٤.

(٦٠) وجدان كارون فريح التميمي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ في ضوء الوثائق الأمريكية، مجلة وميض الفكر، ص٢٤-٢٥، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https:// wameedalfikr.com

(٦١) وجدان كارون فريح التميمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٧.

(٦٢) فلاح خلف الربيعي، قطاع النفط والصناعة النفطية في العراق بين الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية، ص٣، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٢٧، على الموقع: https://mpra. .ub.uni-muenchen.de

(٦٣) رشا سالم الزبيدي وزينة شاكر عبد الكاظم، دور الاحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، ص٧١٤، pdf، على الموقع: https://iasj. rdd.edu.iq

(٦٤) رشا سالم الزبيدي وزينة شاكر عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص٧١٤.

(٦٥) علي حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٩.

(٦٦) رشا سالم الزبيدي وزينة شاكر عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص٧١٦-٧١٧.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

(٦٧) والجدير بالذكر، إن صادرات النفط العراقي خلال عام ٢٠٢٢م، كانت قد حققت قفزة كبيرة من خلال دعم أسعار السوق العالمية المرتفعة والتي تجاوزت المئة دولار على أثر الغزو الروسي لأوكرانيا أولاً، وانتعاش السوق الدولية بمختلف الصناعات والأنشطة التجارية ثانياً بعد تراجع جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس على ارتفاع الاحتياطي العراقي من الدولار ليتجاوز المئة مليار دولار.

(٦٨) عبد الصمد سعدون، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٦٩) فلاح خلف الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٧٠) مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٧١)حسين محمود خصاف، أمن الطاقة في العراق بعد عام ٢٠١٤ (الغاز الطبيعي إنموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والتسعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد – العراق، ص٧٤٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٦/٢٩، على الموقع: https://jcis. uobaghdad.edu.iq.

(٧٢) فلاح خلف الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٧٣) حسين محمود خصاف، مصدر سبق ذكره، ص٧٤١-٧٤٢.

(٧٤) فلاح خلف الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٤-٥.

(٧٥) مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨.

(٧٦) بغداد تتجه لحرب يشعلها الخلاف النفطي مع كردستان٥/سبتمر/٢٠١٢، على الموقع: https://www.alarabiya.net

( ) سليم كاطع علي، تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤م، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٩، السنة التاسعة، خريف ٢٠٢١، بغداد – العراق، ص١٠٩-١١٠.

الملخص:

تؤدي الطاقة دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراً لنمو الدول، ويعدّ توافرها وتنويع مصادرها شرطاً مهماً وضرورياً من شروط النمو المستدام. وبالتالي، فإن دول العالم تعيش الآن مرحلة من مراحل الصراع من أجل الطاقة، فقضية الطاقة حالياً من أهم القضايا التي تثار في العلاقات الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، كما يتوقع جميع الخبراء في كافة المجالات بأن الطاقة هي القضية التي تهيمن على مائدة النقاش الدولي والسياسي المستقبلي فيما بينها. ويسعى البحث إلى معالجة الإشكالية المتمثلة بسؤال البحث الرئيسي والذي مفاده ما هي الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة العراقي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

وما هي تحدياتــه المعاصرة التي جعلت من أمنه الطاقــوي أمناً ضعيفاً وهشــاً. كما يســعى البحث إلــى إثبات الفرضية التي مفادهــا بأن أمن الطاقة العراقــي صارت تحكمــه العديد مــن المتغيرات التي تلقــي آثاراً متباينــة عليه، لذا تعــدد أبعادها الاستراتيجية كما تعددات تحدياته المعاصرة.

الكلمــات المفتاحية: الطاقة، الفحــم، النفط، الغاز الطبيعي، أمن الطاقة، أمن الطاقة العراقي.

Summary: Energy plays a vital role in economic and social life and is an indicator of a country›s growth. Its availability and diversification are an important and necessary condition for sustainable growth. Consequently, countries around the world are currently experiencing a phase of energy struggle. The energy issue is currently one of the most important issues raised in international relations, whether political or economic. Experts in all fields expect that energy will be the issue that dominates future international and political debates. This research seeks to address the problematic issue represented by the main research question: What are the strategic dimensions of Iraqi energy security and what are its contemporary challenges that have rendered its energy security weak and fragile? The research also seeks to prove the hypothesis that Iraqi energy security is now governed by numerous variables that have varying impacts, hence its multiple strategic dimensions and multiple contemporary challenges.

Keywords: Energy, coal, oil, natural gas, energy security, Iraqi energy security